بتمويل مشترك من الاتحاد الاوروبي

بتمويل مشترك من

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

ملفّ الهجرة

مدينة طنجة

مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية
الحوار، المعرفة والعمل

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧

من تنفيذ

ICMPD
International Centre for Migration Policy Development

UCLG
United Cities and Local Governments

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

المؤلفان:

نور الدين هرامي وعبد الرحمن العمراني

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
غونزاغاغاس 1
أ-1010 فيينا
النمسا
www.icmpd.org

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومنظّمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة، وبرنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة- الموئل).
جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، أو نسخه، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، أو بأيّ وسيلة، إلكترونية كانت أم آلية، بما في ذلك التصوير، أو التسجيل، أو أيّ نظام لتخزين المعلومات وسحبها، بدون إذن من أصحاب حقوق الطبع (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، إلى جانب شريكي المشروع منظّمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة، وبرنامج الأمم المتحدة- الموئل).
تمّ إنتاج هذا المنشور بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. يتحمّل المؤلّفون وحدهم مسؤولية محتوى المنشور، وهو لا يعكس بأيّ شكل من الأشكال آراء الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

1. خلفية المشروع 5

1.1 معلومات عن المشروع 5

2. لمحة عن المدينة 6

3. الإطار الوطني 10

3.1 عرض أنماط الهجرة في المغرب 10

3.2 سياسة الهجرة الوطنية 12

3.3 الإطار المؤسساتي 14

3.4 التعاون الإقليمي والدولي 16

4. السياق الخاص بالمدينة 21

4.1 عرض أنماط الهجرة في طنجة 21

4.2 سياسة الهجرة المحلية 21

4.2.1 السياسات المتعلقة بالدمج والتنوّع وحقوق المهاجرين 21

4.2.2 دمج الهجرة في التخطيط المحلي 22

4.2.3 الممارسات السليمة 22

4.3 الإطار المؤسساتي 24

4.3.1 التنسيق والتعاون على مستوى المدينة، على الصعيدين الجهوي والوطني 26

4.4 التعاون الدولي 27

5. وضع الهجرة في طنجة 28

5.1 عرض 28

5.2 السكّان المهاجرون 29

5.2.1 قنوات الهجرة والوضع القانوني 29

5.2.2 أبرز بلدان المنشأ 29

5.2.3 التقسيم وفقاً للجنس 30

5.2.4 التركيبة وفقاً للسنّ 30

5.2.5 مستوى التعليم 30

5.2.6 مجالات العمل 31

6. التمتع بحقوق الإنسان ووصول المهاجرين إلى الخدمات والمهام ذات الصلة للسلطات المحلية في طنجة 32

6.1 عرض 32
6.2 تعلّم اللغة 33
6.3 التعليم والتكوين المهني 33
6.4 التوظيف وريادة الأعمال 34
6.5 الصحة والشؤون الاجتماعية 35
6.6 الحماية من التمييز 36
6.7 السكن 36
6.8 المشاركة السياسية والدمج في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي 37
6.9 نظرة المواطنين إلى الهجرة والدمج 37
6.9.1 نظرة المواطنين إلى المهاجرين والموقف تجاههم 38
6.9.2 نظرة المواطنين إلى سياسة الدمج/الاندماج المحلية 38
7. تأمّلات في بيانات الهجرة في طنجة 40
8. الاستنتاجات والتأملات/الملاحظات النهائية 41
9. المراجع 42
الملاحق 46
الملحق 1: الإطار القانوني الوطني 46
الملحق 2: شرح المصطلحات 47

1. خلفية المشروع

1.1 معلومات عن المشروع

تخلّف تحرّكات الهجرة الداخلية والدولية في المنطقة المتوسطية الكبرى تأثيراً مباشراً وطويل المدى على تطوّر الأماكن الحضرية في المنطقة، كونها تشكّل غالباً الوجهة الفعلية للسكّان المهاجرين. من هذا المنطلق، يجب تعزيز قدرة المدن على حوكمة الهجرة بشكلٍ فعّال، بهدف توطيد إمكانيات هؤلاء السكّان المهاجرين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيّما في ما يتعلّق بوصولهم إلى الحقوق والخدمات.

في هذا الإطار، يهدف مشروع **الهجرة بين المدن المتوسطية** إلى المساهمة في تحسين حوكمة الهجرة على مستوى المدينة، لا سيّما ضمن شبكة من المدن الواقعة في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط. ويتولى تطبيق المشروع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، بالشراكة مع منظّمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة، وبرنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية، بالإضافة إلى مفوضية الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللاجئين كشريك مساعد، ضمن إطار الحوار حول هجرة العبور المتوسطية[1]. أما شبكة المدن المشاركة في المشروع، فتضمّ كلّ من **عمّان، بيروت، لشبونة، ليون، مدريد، طنجة، تورينو، تونس وفيينا**.

وتتدرج نشاطات المشروع ضمن ثلاثة عناصر: عنصر **الحوار** الذي يسهّل تبادل المعلومات بين المدن بشأن تجاربها والسياسات التي تختارها؛ عنصر **البحث** الذي يقيّم وضع الهجرة في المدن الشريكة ويدعم أعمال المشروع القائمة على المعرفة؛ والعنصر **العمليّ المنحى** الذي يهدف إلى وضع عُدّة عمل تجمع خيارات السياسات المتعلقة بحوكمة الهجرة على المستوى المحلي، ويقدّم فرصة تنفيذ مشاريع تجريبية في المدن الجنوبية المشاركة.

من المتوقّع أن تقدّم **ملفّات الهجرة الخاصة بالمدن** مجموعةً من المعلومات السليمة القائمة على الأدلة بشأن وضع الهجرة في المدن المشاركة، من خلال تقديم لمحة عمّا يلي: أ) وضع الهجرة والتطوّرات الراهنة؛ ب) مدى تمتّع المهاجرين في المدينة بالحقوق والخدمات؛ ج) سياسات ومبادرات الدمج والإدماج؛ د) ولمحة عن القوى الفاعلة المعنيّة في المدن.

[1] الحوار حول هجرة العبور المتوسطية هو منبر استشاري غير رسميّ يجمع مسؤولي الهجرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، الواقعة على طول طرق الهجرة في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.

2. لمحة عن المدينة

لمحة عامة	
مساحة المدينة (كلم مربّع) (سنة القياس)	1195 كلم مربع
الإطار السياسي والإداري	طنجة هي المدينة الرئيسية في عمالة طنجة أصيلة، وعاصمة جهة طنجة تطوان الحسيمة. تُقسم المدينة إدارياً إلى أربع مقاطعات تشكّل كلّها جماعة طنجة، هي كالآتي: بني مكادة (38.3% من إجمالي سكان البلدية)، الشرف مغوغة (21.2%)، الشرف السواني (13.9%) وطنجة المدينة (28.6%)
حصّة سكان مدينة طنجة على المستوى الوطني	4.64% (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014)
اللغة/اللغات	العربية، الأمازيغية

		المعطيات	السنة	المصدر
البنية الديموغرافية	إجمالي سكّان المدينة	947 952	2014	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المندوبية السامية للتخطيط
	نسبة السكان بين 0 و9 سنوات	% 18,6	2004	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، المندوبية السامية للتخطيط
	نسبة السكان بين 10 و24 سنة	% 32,0	2004	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، المندوبية السامية للتخطيط

	نسبة السكان بين 25 و44 سنة	% 30,6	2004	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، المندوبية السامية للتخطيط
	نسبة السكان بين 45 و74 سنة	% 17,1	2004	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، المندوبية السامية للتخطيط
	نسبة السكان في الـ75 وما فوق	% 1,7	2004	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، المندوبية السامية للتخطيط
الهجرة	نسبة الأجانب من السكّان	% 0,5 وفقاً للإحصاء. يقوم هذا الرقم على قلة تقدير هائلة لعدد الأجانب في المدينة (راجع القسم 1.5)	2014	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المندوبية السامية للتخطيط
	نسبة الأشخاص المولودين في الخارج من السكّان	غير متوفّرة		
سوق العمل	معدّل بطالة السكّان المقيمين في عمالة طنجة أصيلة.	% 11,3	2015	الاستطلاع الوطني حول التشغيل Enquête nationale) (sur l'emploi (المصدر : بحث أجري عن الجهة/ المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة– المندوبية السامية للتخطيط)

	حصّة السكّان الناشطين من سكّان عمالة طنجة أصيلة	% 39,6	2015	الاستطلاع الوطني حول التشغيل (المصدر: بحث أجري عن الجهة/ المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة– المندوبية السامية للتخطيط)
	قطاعات الأنشطة الأساسية	1. الخدمات	2015	الاستطلاع الوطني حول التشغيل (المصدر: بحث أجري عن الجهة/ المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة– المندوبية السامية للتخطيط)
		2. الصناعة	2015	
		3. المباني والأشغال العامة	2015	
		4. الزراعة، الغابات، والصيد البحري	2015	
ظروف المعيشة	الأشخاص المعرّضون للفقر والإقصاء الاجتماعي (معدّل الفقر لدى الأسر)	– مقاطعة بني مكادة: 8.7% (من إجمالي الأسر) – مقاطعة الشرف مغوغة: 4.6% – الشرف السواني: 1.6% – طنجة المدينة: 2.2% – معدّل العمالة التقريبي (في المناطق الحضرية): 4.9%	2007	النشرة الإحصائية الجهوية/ المديرية الجهوية – المندوبية السامية للتخطيط
	الأسر التي تعيلها امرأة غير متزوجة، وتضمّ أطفالاً ما دون الثامنة عشرة	3,2%	2004	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، المندوبية السامية

				للتخطيط
التعليم	الشباب الذين يعانون التسرّب الدراسي ضمن إطار التعليم والتكوين	غير متوفّرة		
	طلاب في مرحلة التعليم العالي	36432	2004	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، المندوبية السامية للتخطيط
	نسبة السكان في سنّ العمل المتمتعون بمؤهلات التعليم الثانوي العالي أو ما بعد الثانوي غير العالي: المناطق الحضرية	61,0%	2015	الاستطلاع الوطني حول التشغيل (المصدر: بحث أجري عن الجهة/ المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة– المندوبية السامية للتخطيط)

3. الإطار الوطني

3.1 عرض أنماط الهجرة في المغرب

في تاريخ المغرب المعاصر، تبدو الهجرة الدولية وكأنها ظاهرةٌ قديمةٌ تتشابك تفاصيلها مع تاريخ الاستعمار في منطقة شمال أفريقيا. بالفعل، كانت فرنسا، التي عُرفت بأنها أهمّ قوة استعمارية في هذه الجهة، قد حفّزت على نشوء حركة كبيرة من التدفقات المغادرة للمغرب (شملت عمالاً وعسكريين) والوافدة إليه (المستعمرين).

3.1.1 التدفقات الخارجة من المغرب

يشكّل المهاجرون المغاربة (3300000) 10% من إجمالي السكّان المغاربة. في فترة 2009–2010، وبحسب الاستطلاع الوطني الديموغرافي للعبور المتكرّر (Enquête Nationale Démographique à Passages Répétés)، عبر 106 ألف شخص الحدود المغربية بهدف الاستقرار في الخارج.[2]

صحيحٌ أنّ أوروبا، وبشكلٍ أكثر تحديداً فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، تبقى الوجهات الأكثر شيوعاً بين هؤلاء المهاجرين، إلا أنّ أميركا الشمالية تصبح، من جديد، وجهةٍ استقبال مهمّة للمغاربة. فضلاً عن ذلك، كشفت الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة تنوّعاً في الجهات التي يفد منها المهاجرون.

ويستمرّ الشكل التقليدي للهجرة، أيّ التنقل بهدف العمل، خاصّة باتجاه أوروبا، رغم الغياب شبه التام للطلبات الرسمية على اليد العاملة المغربية. في فترة 2009– 2010، بلغت نسبة المهاجرين المغادرين للبحث عن وظيفة 30%.[3] لكنّ عمليات الهجرة هذه باتت بمعظمها غير قانونية، منذ تشديد سياسات الهجرة نحو المغرب وأوروبا.

بالتوازي مع هذا الشكل التقليدي للهجرة، تشمل التدفقات الخارجة أيضاً أشكالاً أخرى من الهجرة منها:

- الهجرة ضمن إطار لمّ شمل الأسر

استفاد من هذه الهجرة المهاجرون الذين استقروا في أوروبا منذ زمن بعيد. مع هذه الظاهرة، تغيّر الهدف من الهجرة، حيث تحوّلت من هجرة مؤقتة ودائرية إلى هجرة دائمة. في الواقع، ساهم لمّ شمل الأسر في تعزيز العامل الشبابي والأنثوي بين السكّان المهاجرين.

بين 2009 و2010، كان خُمس عمليات الهجرة التي شملتها الدراسات يندرج ضمن إطار لمّ شمل الأسر.[4]

[2] Enquête Nationale Démographique à Passages Répétés, ENDPR 2009/10 http://www.hcp.ma/Etude-Nationale-Demographique-a-Passages-Repetes-2009-2010_a749.html

[3] المرجع نفسه.

- هجرة الإناث

عرف هذا الشكل من التنقّل الفردي والمستقل للمرأة تطوّراً ملحوظاً منذ النصف الثاني من الثمانينيات. وتميّز بتدفقات جديدة نحو إسبانيا وإيطاليا وبلدان الخليج قبل أن يتعمّم نحو الوجهات التي لطالما قصدها المغاربة تاريخياً (فرنسا مثلاً).

- هجرة أصحاب الكفاءات العالية

تعود هذه الهجرة إلى عوامل متأصّلة بالبيئة المهنية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية. وقد تطوّرت هذه الهجرة في وقت بدأت فيه بلدان الشمال تشهد، من جديد، نموّاً مطرداً يقوم على الاستفادة من الكفاءات القادمة من بلدان الجنوب.

في مجال الصحة وحده، قدّرت وزارة شؤون الهجرة عدد الأطباء المغاربة العاملين بفرنسا بستة آلاف، أي ما يعادل العجز الذي تعانيه البلاد حالياً من حيث عدد الأطباء.

- الهجرة بداعي الدراسة

تعتبر فرنسا أوّل وجهة للطلاب المغاربة، حيث يقصدها 34 ألف طالب مغربي[5]. وقد بدأت وجهات أخرى، مثل إسبانيا وألمانيا، تجذب الطلاب أكثر فأكثر.

3.1.2 التدفقات الداخلة إلى المغرب

- هجرة العودة

منذ الأزمة العالمية، بدأت هذه العودة، التي كان يقوم بها المتقاعدون بشكلٍ أساسي،تشمل المهاجرين المغاربة الذين يعانون ضيقةً اقتصادية. ففي فترة 2009– 2010، اختار 20 ألف منهم الاستقرار في المغرب من جديد.[6]

- الهجرة الأوروبية

أصبح هذا النوع من الهجرة ظاهرة اجتماعية منذ الأزمة الاقتصادية العالمية، بتأثيرٍ من السياسات المحلية المحفّزة (السياحة، إلغاء العمل بتأشيرات الدخول). وهي تنطبق بشكلٍ أساسي على المواطنين من ثلاث جنسيات أساسية: فرنسا، إسبانيا وإيطاليا.

---

[4]Enquête Nationale Démographique à Passages Répétés, ENDPR 2009/10http://www.hcp.ma/Etude-Nationale-Demographique-a-Passages-Repetes-2009-2010_a749.html

[5] في 14/2013، كان 33899 طالباً مغربياً مسجّلين في مرافق التعليم العالي في فرنسا. المصدر:
http://ressources.campusfrance.org/publi_institu/etude_prospect/chiffres_cles/fr/chiffres_cles_n9_essentiel.pdf

[6]Enquête Nationale Démographique à Passages Répétés, ENDPR 2009/10http://www.hcp.ma/Etude-Nationale-Demographique-a-Passages-Repetes-2009-2010_a749.html

- الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء

تُلاحَظ هذه الظاهرة في مدنٍ مختلفة، الدار البيضاء، فاس، الرباط، وخاصّة طنجة، وسبتة ومليلة في شمال البلاد. ويُقصد بها هجرة العبور نحو أوروبا، إلا أنها اليوم بدأت تتّسم ببعض ملامح الهجرة الدائمة.

- الهجرة من الشرق الأوسط

تتعلّق هذه الهجرة بشكلٍ أساسي بسوريا، جرّاء الوضع السياسي والإنساني في البلاد. ويعتبر معظم المهاجرين القادمين من سوريا لاجئين.

يمثّل اللاجئون السوريون 45% من مجمل اللاجئين في المغرب (يشكّل اليمنيّون 7%)[7]. وفقاً للمفوضية العليا للاجئين، لا ينفكّ عدد اللاجئين المسجّلين يزداد، حيث انتقل من 3 آلاف في 2014 إلى 4269 عام 2016.[8]

من جهتها، أفادت الوزارة المكلّفة بشؤون الهجرة أنّ المغرب قدّم إجازة إقامة إلى حوالي 5 آلاف سوريّ في 2014، مانحاً الأولوية للنساء والأطفال.

3.2 سياسة الهجرة الوطنية

يعتمد موقف مختلف الحكومات حيال الهجرة على الأولويات والاعتبارات التالية:

- في ما يتعلق بالتدفقات الخارجة، ما زال المغرب يعتبر الهجرة وسيلةً لتنظيم سوق العمل.
- يعتبر المغرب التدفقات العابرة نقطة قوة في علاقاته مع أوروبا، رغم تشديده على أهمية اعتماد نهجٍ إنساني، تضامني وتنمويّ.
- بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج، يعتمد المغرب سياسةً تهدف إلى توطيد روابط المغتربين البشرية والثقافية والاقتصادية بشكلٍ خاص مع بلدهم المنشأ.
- في ما يتعلق بالمهاجرين الأوروبيين القادمين من بلدان الشمال، يشجّع المغرب على استقرارهم في البلاد.

[7] المرجع نفسه.

[8] مكتب مفوضية الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللاجئين في المغرب، تقرير إحصائي بشأن السكّان موضع الاهتمام بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين– 30 نوفمبر 2015. ومكتب مفوضية الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللاجئين في المغرب، تقرير إحصائي بشأن السكّان موضع الاهتمام بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين– 31 يوليو 2016.
http://ma.one.un.org/content/dam/unct/morocco/docs/UNHCR/16%2007%20Population%20of%20concern_UNHCR%20Morocco.pdf

3.2.1 الهجرة المغربية إلى الخارج

من خلال مجموعة من الأنشطة الدينية، واللغوية، والاجتماعية الثقافية، والاقتصادية، يعمل المغرب على توطيد روابط المهاجرين المغاربة مع بلدهم المنشأ. لتحقيق هذا الهدف، شكّل المغرب نظاماً مؤسساتياً مهمّاً من أجل إدارة الهجرة المغربية في العالم. يتألّف هذا النظام من الجهات التالية:

- الوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج (أنشئت في التسعينيات)؛
- مؤسسة حسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (أنشئت في 1990)؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج (أنشئ عام 2007).

3.2.2 الهجرة الوافدة

تختلف طريقة إدارة الدولة لتدفقات الهجرة الوافدة وفقاً لأصولها.

ففي ما يتعلق بالهجرة من بلدان الشمال، طبّقت الدولة سلسلةً من التدابير الضريبية المحفّزة لتشجيع المتقاعدين على الاستقرار في المغرب. تستهدف هذه التدابير بشكلٍ أساسي المتقاعدين الفرنسيين.

أما بالنسبة للهجرة من بلدان الجنوب التي تعبر تدفقاتها المغرب لتتوجّه نحو أوروبا، فقد شدّدت الدولة سياستها المتعلقة بالهجرة. وبضغوطاتٍ من الاتحاد الأوروبي، شهد العام 2003 اعتماد "استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة السرية"، ترتكز على ركنين أساسيين:

- ركن مؤسساتي يتجلى من خلال إنشاء المرصد الوطني للهجرة ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود، مع فروع جهوية ومحلية. وقد شكّلت المديرية سبعة وفود جهوية تغطي الأقاليم التي تعتبر أبرز البؤر الساخنة للهجرة.
- ركن قانوني يتمثّل بإصدار قانون 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية، وبالهجرة غير المشروعة.[9]

تستند هذه التدابير على الخيار القمعي للهجرة الساري في أوروبا. لكن منذ العام 2011، تمّ اعتماد مقاربة أكثر انفتاحاً بشأن المسائل المتعلقة بالدمج[10]:

- منحَ دستور 2011 حقّ التصويت للأجانب في الانتخابات المحلية.

[9] يمكن الاطلاع على نصّ القانون عبر هذا الرابط: http://www.consulat.ma/admin_files/Loi_02_031.pdf

[10] الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء/ الوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
http://www.marocainsdumonde.gov.ma/sites/default/files/Fichiers/Pages/strat%C3%A9gie%20Nationale.pdf

- أصبحت المصلحة الوزارية التي أنشئت لإدارة الهجرة المغربية بالخارج مسؤولةً كذلك عن شؤون الهجرة في البلاد، أي المهاجرين الداخلين إلى المغرب أيضاً.
- تمّ إطلاق عملية لتسوية أوضاع المهاجرين في نهاية العام 2013 بناءً على توجيه ملكيّ،[11] عملاً بتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.[12]
- صياغة قانون حول اللجوء (عند صياغة هذا التقرير لم يكن قد تمّ طرحه بعد على مجلس النوّاب).

طرأت هذه التحوّلات في الإدارة العامة للهجرة في بيئةٍ كان المجتمع المدني يحشد فيها كامل جهوده في سبيل المهاجرين: فتكاثرت الجمعيات المدافعة عن حقوق المهاجرين، وشاركت بعض الاتحادات النقابية في الدفاع عن المهاجرين، وتشكّلت عدّة رابطات للمهاجرين.

3.3 الإطار المؤسساتي

الهيئة المختصّة	وصف الاختصاصات
وزارة الداخلية	هذه الوزارة مسؤولة عن الحفاظ على الأمن العام، وهي تزوّد الحكومة بالمعلومات العامة وتتولى الوصاية على الجماعات المحلية[13].
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	- توجيه العمل الدبلوماسي؛ - تنمية التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية؛ - تمثيل المغرب لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية؛ - الإشراف على المفاوضات المتعلقة بإبرام المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية؛ - تأويل المعاهدات والاتفاقيات والوثائق القانونية الدولية؛ - تيسير المسائل المتعلقة باللاجئين وعديمي الجنسية.[14]
الوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	- تقوية التضامن والنهوض بالعمل الاجتماعي لفائدة مغاربة العالم. - إعداد السياسة الحكومية في مجال الهجرة واندماج المهاجرين واللاجئين والسهر على تنفيذها.[15]

[11] تعميم يضبط العملية الاستثنائية المتعلقة بتسوية أوضاع إقامة الأجانب
http://www.gadem-asso.org/wp-content/uploads/2016/05/Circulaire_MI-MCMREAM_12_decembre2013.pdf

[12] الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب. من أجل سياسة لجوء وهجرة جديدة جذرياً. خلاصة وافية. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرباط، 2013. http://cndh.ma/sites/default/files/etrangers_et_droits_de_lhomme.pdf

[13] http://adala.justice.gov.ma/production/html/Fr/liens/..%5C82279.htm

[14] http://bdj.mmsp.gov.ma/Ar/Document/8945-D%C3%A9cret-n-2-11-428-du-7-choual-1432-6-septembre-2.aspx?KeyPath=

المجلس الوطني لحقوق الإنسان	أُحدث بموجب ظهير شريف (1 مارس 2011) لاستبدال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يتولى المجلس: - السهر على رصد ومراقبة وتتبّع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي؛ - رصد انتهاكات حقوق الإنسان وجواز إجراء التحقيقات والتحرّيات اللازمة بشأنها؛ - إنجاز تقارير تتضمّن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات أو التحريات التي قام بها، ورفعها إلى الجهة المختصّة مشفوعة بتوصياته؛ - تتبّع تطبيق أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمّت إليها المملكة؛ - بحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني، ويقترح كلّ توصية يراها مناسبة في هذا الشأن، ويرفعها إلى السلطات الحكومية المختصّة.[16]
مجلس الجالية المغربية بالخارج	هيئة استشارية أحدثت بموجب ظهير شريف (2007/12/21)، يتولى المجلس: - إبداء الرأي بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بالمهاجرين المغاربة بالخارج. - رصد التطورات المتوقعة في مجال الهجرة المغربية بالخارج.[17]

ينصّ الفصل 135 من دستور العام 2011 على أنّ "الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات. الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسيّر شؤونها بكيفية ديمقراطية. تُنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر". ولهذه الجماعات اختصاصات ذاتية وأخرى مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة (الفصل 140).

يطبّق المغرب، منذ العام 2010، عملية جهوية متقدّمة، لمنح المزيد من الاستقلالية للجهة بصفتها الركن الأساسي في طريقة التنظيم الإقليمي للبلاد[18]. وقد أدّت هذه العملية إلى طريقة جديدة في تقسيم الجهة وتعريفها، فضلاً عن تعريف

[15] http://www.marocainsdumonde.gov.ma/sites/default/files/Fichiers/Pages/PJ_Nos%20attributions_BO_6246_du%2010042014%20pages%2061.pdf
[16] http://www.cndh.ma/sites/default/files/documents/cndh-bo-fr_1_-2.pdf
[17] http://www.ccme.org.ma/images/conseil/Royal_Dahir_CCME_Fr.pdf
[18] اللجنة الاستشارية للجهوية، تقرير حول الجهوية المتقدمة.
http://www.regionalisationavancee.ma/PDF/Rapport/Fr/L1_ConceptionGenerale.pdf

وظائفها، واختصاصاتها.[19] اليوم، تُقسم البلاد إلى 12 جهة؛ وتضمّ عاصمة كلّ جهة ممثلين عن الإدارات الوزارية (المعروفة بالمديريات الجهوية)، لهم اختصاصات في شؤون الجهة الداخلية (صحة، تعليم، تمويل، زراعة، إسكان إلخ.).

في ما يتعلق بمسألة الهجرة، فإنّ أجهزة الدول المعنيّة بهذا الموضوع مباشرةً– أي المصلحة الوزارية المكلّفة بشؤون الهجرة ووزارة الشؤون الخارجية– غير ممثّلة في طنجة. وحده المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يملك فروعاً جهوية (اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان)، ومختلف أقسام وزارة الداخلية، تحظى بتمثيلٍ في طنجة.

3.4 التعاون الإقليمي والدولي

الوثيقة الدولية	تاريخ الإمضاء	تاريخ المصادقة	التحفّظات/ الإعلانات التفسيرية	المصدر
الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، 1951		*07/11/1956* (خلافة)		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965	*18/09/1967*	*18/12/1970*		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966	*19/01/1977*	*03/05/1979*		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966	*19/01/1977*	*03/05/1979*		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
اتفاقية القضاء على جميع أشكال	*21/06/1993*		*التصريحات*[20]:	(العربية،

[19] الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 7 يوليو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات.
http://www.pncl.gov.ma/fr/LesCollectivit%C3%A9sterritoriales/LaR%C3%A9gion/Pages/cadre-juridique-r%C3%A9gissant-les-r%C3%A9gions-.aspx

[20] التصريحات:

"1. في ما يتعلق بالمادة 2:

تعرب حكومة المملكة المغربية عن استعدادها لتطبيق أحكام هذه المادة بشرط:

التمييز ضد المرأة، 1979	*(انضمام)*		*في ما يتعلق بتطبيق بعض أحكام الاتفاقية* *التحفّظات*[21]*:* *بشأن التحكيم في حال نشوء خلاف على تفسير الاتفاقية أو تطبيقها* *رفع التحفّظات:* *8 أبريل 2011.* *جار تطبيق إجراء إخطار الأمم المتّحدة*[22]*.*	الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
اتفاقية حقوق الطفل، 1989	*26/01/1990*	*21/06/1993*	*التصريحات*[23]*:*	(العربية،

- ألا تمس متطلبات الدستور التي تنظم قواعد وراثة عرش مملكة المغرب
- ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي الإشارة إلى أن بعض الأحكام التي تتضمنها المدونة المغربية للأحوال الشخصية والتي تعطي المرأة حقوقاً تختلف عن الحقوق الممنوحة للرجل لا يجوز انتهاكها أو إلغاؤها لأنها مستمدة في المقام الأول من الشريعة الإسلامية التي تسعى، من بين أغراضها الأخرى، إلى تحقيق توازن بين الزوجين بغية الحفاظ على تماسك الحياة العائلية.

2. *في ما يتعلق بالفقرة 4 من المادة 15:*

- تعلن حكومة المملكة المغربية أنها لا تستطيع الالتزام بأحكام هذه الفقرة، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق المرأة في اختيار مكان الإقامة ومحل السكن، إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع المادتين ٣٤ و ٣٦ من المدونة المغربية للأحوال الشخصية".

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-8& chapter=4&lang=fr&clang=_fr#EndDec

[21] التحفّظات:

"3. *في ما يتعلق بالمادة 29:*

لا تعتبر حكومة المملكة المغربية نفسها ملزمة بالفقرة الأولى من هذه المادّة التي تنصّ على أن أيّ خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا يُسوى عن طريق المفاوضات يمكن أن يُعرض للتحكيم بناءً على طلب واحدة من هذه الدول.

وترى الحكومة المغربية أنّ خلافاً من هذا النوع لا يمكن أن يحال إلى التحكيم إلا باتفاق جميع أطراف الخلاف".

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-8& chapter=4&lang=fr&clang=_fr#

[22] http://www.cndh.org.ma/fr/comite-pour-lelimination-de-toutes-formes-de-discrimination-legard-des-femmes/convention-sur

[23] تفسّر حكومة المملكة المغربية أحكام الفقرة 1 من المادة 14 من اتفاقية حقوق الطفل على ضوء دستور 7 أكتوبر 1996، وبقية القواعد ذات الصلة لنظامها الداخلي، خاصّةً:

ينصّ الفصل 6 من الدستور على أنّ الإسلام هو دين الدولة، والدولة تضمن لكلّ واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية.

			- *تفسير بعض أحكام الاتفاقية وفقاً لدستور المملكة ومدونة الأسرة؛* - *التأكيد على التمسّك بحقوق الإنسان والالتزام من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية.*	الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990	*15/08/1991*	*21/06/1993*	*تحفّظات في ما يتعلق بالتحكيم في حال نشوء خلاف على تفسير الاتفاقية أو تطبيقها*[24].	(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
الإعلان العالمي بشأن التنوّع الثقافي، 2001	*اعتُمد في المؤتمر العام في2/11/2001*			(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، 1949 (الاتفاقية رقم 097)		*غير مصادق عليها*		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (الاتفاقية رقم 105)		*24 /10/1966*		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)

وتنصّ الفقرة 6 من المادة 54 من القانون رقم 70.03 المتعلق بمدونة الأسرة أنّ للأطفال على أبويهم التوجيه الديني والتربية على السلوك القويم. من خلال هذا التصريح، تعيد المملكة المغربية التأكيد على تمسّكها بحقوق الإنسان كما هو معترف بها عالمياً، والتزامها بتحقيق أهداف الاتفاقية المذكورة."

https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&clang=_fr#EndDec

[24] لا تعتبر حكومة المملكة المغربية نفسها ملزمة بالفقرة الأولى من المادّة 92 من هذه الاتفاقية التي تنصّ على أنه يخضع للتحكيم أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها لا يسوى عن طريق المفاوضات، بناء على طلب واحدة من هذه الدول. وترى الحكومة المغربية أنّ خلافاً من هذا النوع لا يمكن أن يحال إلى التحكيم إلا باتفاق جميع أطراف الخلاف.

https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-13&chapter=4&clang=_fr#EndDec

اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام إضافية)، 1975 (الاتفاقية رقم 143)		*غير مصادق عليها*		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (الاتفاقية رقم 189)		*غير مصادق عليها*		(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)

هدفت أولى الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة التي وقّعها المغرب إلى تسهيل عملية توظيف اليد العاملة المغربية في أوروبا وتنقّلها فيها. وتنظّم هذه الاتفاقيات التي وقّعها المغرب في الستينيات مع بعض الدول الأوروبية (فرنسا، هولندا، بلجيكا) استيراد اليد العاملة المغربية إلى أوروبا في سنوات إعادة الإعمار التي تلت الحرب العالمية الثانية (وضّحت شروط توظيف العمال المغاربة من قبل أرباب العمل في البلدان المعنية، وحقوق المهاجرين وغير ذلك).

لكنّ البلدان المتلقية سرعان ما علّقت العمل بهذه الاتفاقيات المفترض بها تنظيم حركة جزء من العمال المهاجرين في أوروبا في الستينيات، وذلك بعد حظر النفط عام 1973 والأزمة الاقتصادية التي تلت ذلك.

عقد المغرب الاتفاقيات مشابهة مع دول عربية، تمّ توقيعها في الثمانينيات، منها اتفاقيات مع قطر، والعراق، والإمارات العربية المتّحدة، والأردن، وليبيا.[25]

تتميّز الفترة الحالية بصياغة مجموعة جديدة من الاتفاقيات التي تهدف إلى مراقبة التنقل وضبطه. في هذا الإطار، تمّ توقيع اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في فبراير 1996 (دخل حيّز التنفيذ عام 2003)، ليجعل من مكافحة الهجرة السريّة أولويةً مطلقة.[26]

فضلاً عن ذلك، وقّع المغرب الاتفاقيات إعادة قبول مع بعض البلدان الأوروبية سهّلت ردّ المواطنين المغاربة ذوي الوضع غير النظامي إلى بلدهم، لا بل أفسحت المجال أيضاً أمام تعاونٍ بين أجهزة الشرطة (شمل الوصول إلى البيانات البيومترية) لتحديد المواطنين المغاربة ذوي الوضع غير النظامي (مثلاً اتفاق وُقّع مع بلجيكا عام 2016). ومن الاتفاقيات الأخرى ما يساهم بأكثر من ذلك، على غرار الاتفاق مع إسبانيا الذي يتيح إعادة قبول السلطات المغربية لأيّ أجنبي في

[25]Khachani, M., Les Marocains dans les pays arabes pétroliers, AMERM, Rabat, 2008, p. 64
[26]Alami Mchichi, H., La migration dans la coopération UE-Maroc entre tentative de gestion institutionnelle et pragmatisme, in. Alami Mchichi, H. et al., Le Maroc et les migrations, Rapport, FESMAROC, Rabat, 2005, p. 18.

وضع غير نظامي يتمّ توقيفه في إسبانيا، إذا تبيّن أنه مرّ عبر المغرب (تمّ توقيعه عام 1992، ونُشر في الجريدة الرسمية المغربية عام 2013).[27]

أما الاتحاد الأوروبي، فيحاول توقيع اتفاق إعادة قبول يكون ساري المفعول في مجمل بلدانه الأعضاء. وقد تمّ توقيع إعلانٍ مشترك يرسّخ شراكةً من أجل التنقّل عام 2013 بين المغرب من جهة والاتحاد الأوروبي و9 من دوله الأعضاء من جهة أخرى (ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، السويد، المملكة المتّحدة).[28] وما زالت المفاوضات سارية لإرساء أسس هذا الاتفاق.

[27] اتفاق بين ملك إسبانيا والعاهل المغربي حول تنقّل الأشخاص والعبور وإعادة قبول الأجانب الذين دخلوا بطريقة غير نظامية، http://www.boe.es/boe/dias/1992/04/25/pdfs/A13969-13970.pdf، نُشر في الجريدة الرسمية للمملكة المغربية في 2013/12/19، رقم 6214، النسخة العربية.

[28] https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-is-new/news/news/2013/docs/20130607_declaration_conjointe-maroc_eu_version_3_6_13_fr.pdf

4. السياق الخاص بالمدينة

4.1 عرض أنماط الهجرة في طنجة

تشهد مدينة طنجة حركات هجرة دولية متعدّدة، هي:

- هجرة من الضفة الشمالية للبحر المتوسط (فرنسا وإسبانيا بشكلٍ أساسي) ومن الشمال بصورة عامة (تتجلى بشكلٍ خاص من خلال وجود الفنانين، وشخصيات من عالم الأدب والفكر والأعمال من مختلف الجنسيات).
- هجرة من الجنوب (خاصّةً بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وسوريا). فقد كانت طنجة أول مدينة تجذب المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، بفضل قربها من السواحل الإسبانية المغربية للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا.

4.2 سياسة الهجرة المحلية

4.2.1 السياسات المتعلقة بالدمج والتنوّع وحقوق المهاجرين

ما زالت سياسات الهجرة المحلية حديثة العهد لأسباب تتعلق بالاختصاصات القضائية (غير المحدّدة بشكلٍ واضح بعد) والتمويل. فيحدّ هذان العاملان مجال عمل القوى الفاعلة اليوم، خاصّة تلك المعنيّة بالجماعة التي تواجه يومياً مسائل متنوّعة متعلقة بإدارة الهجرة (مساعدة، توفير الخدمات الأساسية إلخ.)

غير أنّ جماعة طنجة تميّزت بفضل المقاربة المتعدّدة الأبعاد التي انتهجتها في معالجة الهجرة على المستوى المحلي؛ ويعود ذلك إلى وعي متزايد لدى المسؤولين المنتخَبين المحليين لضرورة التعامل مع إدارة الهجرة على أنها محور أساسي من الحوكمة الحضرية في طنجة.

وفقاً للمقابلات التي أجريت مع المسؤولين عن الجماعة، تتمحور إستراتيجية إدارة الهجرة حول الخطوات التالية:

- الترويج للجماعة كمؤسسة مهمّتها مرافقة المهاجرين وتوجيههم. لذا، يتمّ إنشاء هيكليات استقبال ضمن الجماعة، كما انّ عدداً متزايداً من المهاجرين يزور المرافق التابعة للجماعة للاستفسار عن أمور متعلقة بإقامتهم.
- تشجيع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الوساطة الاجتماعية في الأحياء التي يتركّز فيها المهاجرون، ومساعدتها، ومرافقتها، لضمان تعزيز الحوار والألفة والعيش المشترك.
- تشجيع كافة أشكال التعبير وتقدير التراث الثقافي والفني للمهاجرين (عبر تنظيم لقاءات، ودعوات عامة، واحتفالات متنوّعة). فمن المتوقع تنظيم مهرجان للفنّ الأفريقي في 2017، وتنوي الجماعة أن تكون المروّج الرئيسي لهذا الحدث.

- التوصل، في العام 2017، إلى صياغة اتفاق محلي لإدارة الهجرة، بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنيّة (أي الإدارات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص إلخ.)

4.2.2 دمج الهجرة في التخطيط المحلي

يصطدم هذا الجانب بمشاكل متعلقة بالاختصاصات والموارد المالية والبشرية الخاصة بالجماعة.

وفقاً لشركاء الجماعة، يدرك المسؤولون المنتَخبون الإشكاليات المتعلقة بالهجرة، خاصّة بالنسبة للمهاجرين القادمين من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وسوريا. وعليه، بدأ التنسيق مع بقية الأطراف المعنيّة من أجل إيجاد الحلول (وإن كانت مؤقتة) لدمج المهاجرين.

ولعلّ زيادة عدد المساحات واللقاءات المخصصة للتبادل والحوار وتعزيز المودّة والإلفة لخطوة أولى لتحريك عجلة الدمج والمشاركة والإدماج، البطيئة فعلياً.

4.2.3 الممارسات السليمة

تمّ تحديد الممارسات السليمة للجماعة على الشكل التالي:

- اعتماد الإدارات والمصالح التابعة للجماعات لممارسات تُعنى باستقبال المهاجرين، وإفساح المجال لهم للتعبير عن المشاكل التي يصادفونها والاستعلام عن مختلف التدابير الإدارية المطلوبة. من خلال ذلك، تمكّنت الجماعة من الترويج لنفسها، وأصبح المهاجرون يستعينون بخدماتها بانتظام (الإعلام بشأن القوانين المطبّقة، تأمين صلة وصل مع الجمعيات المتخصصة، تقديم النصح بشأن المسكن، والمواصلات، والرعاية الصحية، والتعليم إلخ.). لكنّ هذه الممارسات لا تتمتع بطابع مؤسساتي، وتبقى متفاوتة، خاصّةً بسبب تشرذمها بين عدّة إدارات ضمن الجماعة الواحدة، وغياب أيّ هيكلية مستقلة موكل إليها معالجة هذا الملف رسمياً.
- تشجيع التعبير عن التنوّع الثقافي وتقدير التراث الفني للمهاجرين. تدعم الجماعة حملات التوعية التي تستهدف سكّان طنجة وتقوم بها عدّة جمعيات، مثل جمعية اللقاء المتوسطي للهجرة والتنمية (أرميد– راجع 4.3)، بشأن المساهمة الثقافية في المدينة وهوية المهاجرين الوطنية (الثقافة المطبخية، الموسيقية والفنية). فضلاً عن ذلك، يتضمّن البرنامج الثقافي للجماعة تنظيم مهرجان دولي للفنّ الأفريقي.
- إدراج جمعية مهاجري جنوب الصحراء على لائحة المنظّمات غير الحكومية المستفيدة من الدعم المالي الذي تقدّمه الجماعة إلى الجمعيات.

- استشارة المنظّمات غير الحكومية العاملة في مجال الهجرة، واعتماد التنسيق الوثيق كخطّ عمل للجماعة.
- تقديم الجماعات للإعانات إلى بعض الجمعيات الناشطة في مجال الهجرة.

أما الممارسات السليمة التي تعتمدها المنظّمات غير الحكومية، فتشمل:

- تأمين الوساطة في أحياء طنجة التي يتمركز فيها المهاجرون، على نحوٍ يساهم في الوقاية من من النزاعات وتعزيز قيم التبادل الثقافي والقبول المتبادل.
- توفير المساعدة المباشرة لأطفال المهاجرين لتأمين تعليمهم.
- توفير المساعدة في ما يتعلق بالوصول إلى الرعاية الطبيّة في حالات الطوارئ.
- توفير المواد الغذائية والأدوية (خاصّة في شهر رمضان).
- المساعدة القانونية (للمسائل المتعلقة بالإقامة والتدابير الأخرى).
- تعزيز قيم التسامح وحقوق الإنسان والحوار والضيافة والدمج على مستوى المدينة.

- تقترح جمعية اللقاء المتوسطي للهجرة والتنمية (أرميد) على سكّان طنجة استبيانات تشاركية من أجل توعيتهم لمشاكل المهاجرين، وتعزيز التبادل الثقافي، مع التركيز على المكوّن الأفريقي للهوية المغربية كما هو مبيّن في دستور 2011.
- من المشاريع الأخرى التي تطبّقها جمعية "أرميد" حالياً تشجيع النساء المهاجرات على ريادة الأعمال من خلال تثمين منتجات الحرف اليدوية من جنوب الصحراء وتسويقها.
- أخيراً، تعمل الجمعية على مشروع "نافذة الإصغاء" الذي يستهدف النساء اللواتي يرغبنَ في التحدّث عن مشاكلهنّ الصحية أو تعليم أطفالهنّ.

4.3 الإطار المؤسساتي

الحكومة المحلية	
الهيئة المختصّة	**الوصف**
جماعة طنجة	لا ينصّ ميثاق الجماعة الذي يعرّف باختصاصات جماعة طنجة على امتيازات واضحة توكل إليها في مجال الهجرة. كذلك، لا يندرج التعليم، والتوظيف، والصحة، والإسكان ضمن الاختصاصات المتعلقة بالجماعة؛ لكن يمكن لها أن تصبح اختصاصات مشتركة مع الدولة أو منقولة من الدولة إلى الجماعة في شروط معيّنة وفي ما يتعلق بجوانب محدّدة. مع ذلك، استناداً إلى القوانين والمواثيق التي تنظّم وظائف الجماعات (والتي تركّز على مهمّة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، تحاول طنجة تطبيق مرافق استقبال وأطر عمل، والانفتاح قدر المستطاع على المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الهجرة. أما أقسام الجماعة الأكثر اتّصالاً بمجال الهجرة، فهي: • رئاسة الجماعة • مصلحة العلاقات الخارجية • قسم الشؤون الثقافية فضلاً عن ذلك، يجوز للجماعة أن ترفع الاقتراحات وتصدر الإشعارات المتعلقة بمصالح الجماعة التي تكون من اختصاص الدولة أو أيّ شخص معنوي في إطار القانون العام.
المجلس الجهوي لحقوق الإنسان في طنجة	تضمّ هذه الهيئة العامة إدارةً متخصّصةً في دراسة الهجرة ومتابعتها، فضلاً عن النظر في شكاوى المهاجرين (المتعلقة بحقوقهم). ارتبط اسم المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، في المقام الأول، بحملة تنظيم أوضاع المهاجرين لعام 2014.

المنظمات غير الحكومية الناشطة في المدينة في مجال الهجرة والدمج (بما في ذلك المنظمات التي تُعنى بالمهاجرين)	
القوى الفاعلة	**الوصف**
جمعية التضامن	مساعدة الأطفال الذين يعانون وضعاً صعباً والتكفّل بهم.
جمعية أحلام	تعزيز حقوق المهاجرين مع اعتماد مقاربة قائمة على النوع الاجتماعي
جمعية اللقاء المتوسطي للهجرة والتنمية (أرميد)	مروحة كبيرة من الأنشطة التي تصبّ في صالح المهاجرين
جمعية العيادة القانونية– الهجرة (Association Clinique Juridique Hijra)	مساعدة قضائية واجتماعية للمهاجرين واللاجئين والمرشّحين للهجرة إلى الخارج.
جمعية صوت المهاجرين (Association Voix des migrants)	جمعية للمهاجرين من جنوب الصحراء
مركز استقبال المهاجرين	توفير المساعدات والإعانات للمهاجرين
طنجة تستقبل المهاجرين (Tanger Accueil Migrants)	توفير المساعدات والإعانات للمهاجرين
جمعية المغرب الدمج (Association Maroc Intégration)	جمعية تُعنى بالمهاجرين
جمعية جماعات جنوب الصحراء في المغرب (Collectif des communautés subsahariennes au	أسّسها طلاب من جنوب الصحراء

(Maroc	
الاتحاد الأفريقي لجمعيات التنمية (Union Africaine des Associations de Développement)	14 مجالاً من الأنشطة، تعتبر الهجرة بينها المجال ذا الأولوية. في هذا الإطار، يولي الاتحاد اهتماماً خاصّاً بتنظيم المناسبات والأنشطة وتوطيد علاقات التعاون استناداً إلى مقاربة المشاركة في تحقيق التنمية.
جمعية الخيمة	تعطي الأولوية لحماية أطفال المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء.
جمعية جسور التضامن (Association Ponts Solidaires)	جمعية تُعنى بالمهاجرين
كاريتاس	المساعدات في الحالات الطارئة والعمل الاجتماعي للأشخاص الأكثر ضعفاً، منهم المهاجرون.
جمعية الأيادي المتضامنة	تعزيز حقوق المهاجرين والدفاع عنها.
جمعية تأشيرة بلا حدود (Association Visa Sans Frontières)	جمعية تُعنى بالمهاجرين في حيّ بوخالف (طنجة)

بالنسبة لمعظم هذه الجمعيات، تكون مصادر التمويل عامة (الوزارة المكلّفة بشؤون الهجرة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة التربية الوطنية بالنسبة لبرنامج التكوين غير الرسمي).

تستفيد جمعيتان من دعم ماليّ من جماعة طنجة، هما: الاتحاد الأفريقي لجمعيات التنمية وجمعية المغرب الدمج.

في القطاع الخاص في طنجة، ما زالت المبادرات مفككة ومرحلية حتى اليوم، وهي أقرب إلى عمل الخير (توزيع الوجبات والموادّ الغذائية).

4.3.1 التنسيق والتعاون على مستوى المدينة، على الصعيدين الجهوي والوطني

تشارك الجماعة في عملية مأسسة التعاون والتنسيق مع بعض المنظمات غير الحكومية المحلية (دعم ماليّ للجمعيات تقدّمه سلطات الجماعة وخدمات استشارية).

بدأ المجلس الجهوي يتولى النظر في مسألة الهجرة؛ ولعلّ فيض الوسائل التي يتمتع بها هذا المجلس والتعاون مع الجماعة سيمكّن من تمتين عمل طنجة ويحسّن من دمج المهاجرين.

تدير الوزارة المكلّفة بشؤون الهجرة أنشطة منتظمة، إما بمفردها أو بالشراكة مع مصالح وزارية أخرى ومنظّمات غير حكومية. لكنّ هذه الوزارة ما زالت غير ممثلة في طنجة حتى اليوم.

أخيراً، تنظّم مفوضية الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللاجئين زيارات منتظمة إلى طنجة، وتنوي افتتاح مكتب لها في المدينة قريباً.

4.4 التعاون الدولي

بالإضافة إلى الاتفاقات والاتفاقيات الخاصة بالتعاون مع الأقسام المعنية بالتعاون في حكومتي كاتالونيا والأندلس الإسبانيتين المستقلتين، تشارك طنجة في برنامج للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ): الأوّل يعنى بتعزيز قدرات المسؤولين المنتَخبين في مجال إدارة الهجرة، والثاني (مجموعة استراتيجية الدمج) يهدف إلى تبادل الخبرات والممارسات السليمة على المستوى الدولي في ما يتعلق بدمج المهاجرين.

فضلاً عن ذلك، أصبحت طنجة، منذ العام 2016، مقرّ الشبكة المغربية للمدن المتعدّدة الثقافات، منضمّةً بذلك إلى شبكة المدن المتعدّدة الثقافات التي أنشأها مجلس أوروبا، ومستفيدةً من تمويل الاتحاد الأوروبي. تعمل هذه الشبكة على تعزيز قيم التنوّع الثقافي والتسامح والانفتاح ضمن المدن. ويندرج عملها بشكلٍ كبير ضمن البرنامج العالمي للدفاع عن حقوق المهاجرين ومناهضة جميع أشكال الإقصاء ورهاب الأجانب. جديرٌ بالذكر أنّ الشبكة المغربية أبرمت اتفاقية تعاون مع نظيرتها الإسبانية.

5. وضع الهجرة في طنجة

5.1 عرض

وفقاً للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، يصل عدد الأجانب في طنجة إلى 5145 شخصاً، أي 0.5% من إجمالي سكّان المدينة، و6% من الأجانب الذين يشملهم الإحصاء في مختلف أنحاء البلاد.

لكنّ هذا العدد لا يعكس إلا جزءاً من السكّان المقيمين بشكلٍ ثابت عند إجراء الإحصاء؛ فعدد الأجانب أكبر بكثير من الأرقام الصادرة عن الإحصاء العام. على سبيل المثال، لا يعكس هذا العدد التنقّل الملحوظ للمهاجرين الأوروبيين، كنتيجة لإلغاء تأشيرات الدخول بين الولايات الإسبانية في المغرب. وفقاً لمصادر غير رسمية مقرّبة من القنصلية الإسبانية في طنجة، ومذكورة في التقرير البحثي لـ: خ. مونا (Kh. Mouna) بشأن الهجرات من إسبانيا وجنوب الصحراء إلى طنجة (2016)، "هناك حوالى 5000 عامل إسباني من دون أوراق في المنطقة– طنجة– معظمهم يشغلون مراكز تتطلّب مؤهلات. فإذا لم يحصلوا على إجازة إقامة، يتوجّهون إلى إسبانيا (تقع سبتة على بعد 77 كلم جنوب طنجة أو طريفة، و14 كلم عند الساحل الشمالي للمتوسط)، ويعودون مباشرةً إلى المغرب لاستئناف العمل من دون عقد". لكنّ المسؤولين لا يتطرّقون إلى هذا الموضوع الذي يكاد يكون من المحرّمات.[29]

من الصّعب أيضاً تقدير عدد المهاجرين جنوب الصحراء نظراً لتمتعهم بقدرة كبيرة على التنقّل. فوفقاً للاتحاد الأفريقي لجمعيات التنمية، يقارب عددهم في طنجة الثلاثة آلاف شخص.

أخيراً، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، هناك 275 لاجئاً وشخصاً يلتمسون الحماية الدولية مسجّلين في طنجة، أي 6.4% من إجمالي النسبة الوطنية (2016)[30].

[29] Mouna, Kh. (dir), Espace imaginé, espace vécu et espace négocié. Parcours croisés des migrations espagnoles et subsahariennes à Tanger, rapport de recherche, février 2016
http://amerm.ma/wp-content/uploads/2016/05/Espace-imagin%C3%A9-espace-v%C3%A9cu-et-espace-n%C3%A9goci%C3%A9-Mouna-Khalid.pdf

[30] مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في المغرب، التقرير الإحصائي بشأن الأشخاص المشمولين بعناية المفوضية، 31 يوليو 2016– 10– 31
http://ma.one.un.org/content/dam/unct/morocco/docs/UNHCR/16%2007%20Population%20of%20concern_UNHCR%20Morocco.pdf

5.2 السكّان المهاجرون

5.2.1 قنوات الهجرة والوضع القانوني

وفقاً لاستطلاع أجرته الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة، عام 2008، بشأن الهجرة من جنوب الصحراء إلى طنجة و4 مدن مغربية أخرى، 76% من إجمالي الأفارقة جنوب الصحراء الذين شملهم الاستطلاع غير موثّقين، و21.5% ملتمسو لجوء، في حين أنّ نسبةً ضئيلةً فقط (2%) تتمتّع بوضع اللاجئ.[31]

في إطار حملة تسوية أوضاع المهاجرين لعام 2014، مُنحت في طنجة 1852 إجازة إقامة، أي 9.7% من المهاجرين الـ18994 الذين تمّت تسوية أوضاعهم في مجمل البلاد. في 31 يوليو 2016، سجّلت مفوضية شؤون اللاجئين وجود 275 لاجئاً وطالباً للحماية الدولية (6.4% من إجمالي عدد سجّلته المفوضية في كامل الأراضي المغربية عام 2016).[32]

5.2.2 أبرز بلدان المنشأ

يشكّل الإسبان والفرنسيون أبرز جنسيتين غير أفريقيتين موجودتين في طنجة. وفي ما خلا الأوروبيين، يتألّف المهاجرون في طنجة أيضاً من المهاجرين السوريين والأفارقة جنوب الصحراء.

قسّم استطلاع الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة المهاجرين وفقاً للجنسية على الشكل التالي (2008): نيجيريا (15.7%)، مالي (13.1%)، السنغال (12.8%)، الكونغو (10.4%)، كوت ديفوار (9.2%)، غينيا (7.3%)، الكاميرون (7%)، وبنسبةٍ أقل غامبيا (4.6%)، غانا (4.5%)، ليبيريا (3.8%) وسيراليون (3.1%).[33] وليس من بيانات أو تقديرات محدّثة أكثر.

---

[31] الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة، الهجرة من جنوب الصحراء إلى المغرب. تحليل اجتماعي اقتصادي، الرباط، 2008، ص. 73.

http://amerm.ma/wp-content/uploads/2014/02/De-l%E2%80%99afrique-subsaharienne-au-Maroc-Les-r%C3%A9alites-de-la-migration-irreguli%C3%A8re.pdf

[32] مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في المغرب، التقرير الإحصائي بشأن الأشخاص المشمولين بعناية المفوضية، 31 يوليو 2016– 10– 31

http://ma.one.un.org/content/dam/unct/morocco/docs/UNHCR/16%2007%20Population%20of%20concern_UNHCR%20Morocco.pdf

[33] المرجع نفسه، ص. 18– 19.

5.2.3 التقسيم وفقاً للجنس

تتعلّق الأرقام الصادرة عن استطلاع الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة بالمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء في 5 مدنٍ مغربية فقط (منها طنجة التي تمثّلت بـ20% من العيّنة المستخدمة في الاستطلاع التي بلغت 1000 مهاجر عام 2008)؛ وتبيّن وفقاً لهذه العيّنة أيضاً أنّ النتائج توزّعت بين 20.3% للنساء و79.7% للرجال.[34]

5.2.4 التركيبة وفقاً للسنّ

قسّم استطلاع الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة المهاجرين (من جنوب الصحراء فقط) وفقاً للفئات العمرية التالية: 66.1% بين 26 و35 سنة، 28.6% بين 18 و25 سنة و4.6% أكثر من 36 سنة. أما القاصرون، فكان عددهم قليل (0.7%).[35]

ليس من بيانات متوفّرة للمهاجرين غير الوافدين من جنوب الصحراء.

5.2.5 مستوى التعليم

كشف استطلاع الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة أنّ مستوى التعليم مرتفع نسبياً لدى المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء: "48.5% من المشاركين في الاستطلاع كانوا يملكون مستوىً أعلى من الابتدائي، 32.4% مستوى ثانوي، و16.1% مستوى تعليم عالٍ. أما نسبة من لم يتعلّم على الإطلاق، فشكّلت أقل من ثلث المهاجرين (31.7%)"[36].

ليس من بيانات متوفّرة للمهاجرين غير الوافدين من جنوب الصحراء.

[34] المرجع نفسه، ص. 21

[35] المرجع نفسه، ص. 23

[36] المرجع نفسه، ص. 27

5.2.6 مجالات العمل

كشف استطلاع الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة أنّ القسم الأكبر من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في المدن المغربية الخمس، ومنها طنجة، يعملون في الاقتصاد غير الرسمي كباعة متجولين. كما يعملون أيضاً في قطاع البناء، وبعدد صغير جداً في مراكز الاتصال.

6. التمتع بحقوق الإنسان ووصول المهاجرين إلى الخدمات والمهام ذات الصلة للسلطات المحلية في طنجة

6.1 عرض

في المغرب بشكلٍ عام وفي طنجة بشكل خاص ، كانت مهمّة الدفاع عن حقوق المهاجرين، خاصّة الوافدين حديثاً من جنوب الصحراء، تتولاها منظّماتٌ غير حكومية.

نتيجة تدفق المهاجرين من غرب أفريقيا، باتت الهجرة الدولية ظاهرةً للعيان في البلاد؛ فانبثقت في المجتمع المغربي إشكالية دمج المهاجرين الذين تساءلوا عن مدى إمكانية وصولهم إلى الحقوق الاجتماعية.

أصبحت هيئات مستقلة ضمن الدولة، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تهتمّ بشؤون اللاجئين. ففي تقرير صادر عام 2013 بشأن حقوق المهاجرين واللجوء ("الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة")، يشير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى وضعهم في المدن الواقعة عند الحدود، ومنها طنجة. ففيها، كان المهاجرون قد تعرّضوا لمداهمات من القوات الأمنية من أجل تغيير مكان سكنهم نحو مدنٍ أخرى في الداخل. في هذا الإطار، أشار التقرير: "السلطات العمومية لا يمكنها في إطار اضطلاعها بهذه المهام عدم مراعاة المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأجانب وكذا الالتزامات الدولية للمغرب التي تكرّسها مصادقته على مجموع الصكوك الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان".[37]

لكن بالرغم من توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لازال الوضع لم يرقى إلى المستوى المطلوب في مدينة طنجة. حيث يواجه معظم المهاجرين من جنوب الصحراء، الوافدين حديثاً، بعض العوائق التي تعرقل وصولهم إلى الحقوق الاجتماعية، واستفادتهم من الخدمات الأساسية (كالتعليم، والتوظيف، والصحة، والسكن). أما المهاجرون الذين تمّت تسوية أوضاعهم، فيستفيدون من حقّ الوصول إلى خدمات أساسية (الرعاية الأساسية والمدارس للأطفال).

لا يندرج توفير الخدمات في المغرب ضمن اختصاص الجماعات. لكن يمكن لها أن تصبح اختصاصات مشتركة مع الدولة أو منقولة من الدولة إلى الجماعة في شروط معيّنة وفي ما يتعلق بجوانب محدّدة.

[37] الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة. خلاصة وافية. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرباط، 2013. http://cndh.ma/sites/default/files/etrangers_et_droits_de_lhomme.pdf

6.2 تعلّم اللغة

لا تتمتّع السلطات المحلية في طنجة بالاختصاصات اللازمة لتطبيق الأحكام المتعلقة بتعليم اللغة المحلية للمهاجرين.

تطبّق منظّمات غير حكومية محلية برامج لتعليم اللهجة المغربية (الدارجة) تأميناً لدمج المهاجرين؛ مثلاً تقترح جمعية اللقاء المتوسطي للهجرة والتنمية (أرميد) التي تستهدف المهاجرين من جنوب الصحراء في طنجة، منذ العام 2015، برنامجاً لتعليم العربية للمهاجرين.[38]

6.3 التعليم والتكوين المهني

وفقاً لميثاق الجماعة، لا يصبّ التعليم والتكوين المهني ضمن اختصاصات الجماعة. فيقتصر عملها في هذا المجال على صيانة أماكن التعليم الأساسي، وتقديم المساعدة إلى الطلاب المحتاجين، وإنشاء دور حضانة (اختصاصات مشتركة مع الدولة). لكن يمكن للجماعة أن تتدخل وتحثّ مصالح الدولة المعنيّة على حلّ المشاكل المتعلقة بالتعليم على أراضيها.

في ما يتعلق ببرنامج دمج المهاجرين الذي تطبّقه الوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بعد حملة تسوية أوضاع المهاجرين عام 2014، أُطلق نداء بإرسال مقترحات المشاريع، فشجّع ذلك المنظّمات غير الحكومية وبقية القوى الفاعلة المحلية على تعليم اللغات والثقافة المغربية، وتعليم أطفال المهاجرين وتكوينهم (أمر وزاري بتاريخ 9 أكتوبر 2013[39]). يندرج هذا البرنامج ضمن إطار حماية حقوق الأجانب المقيمين في المغرب؛ وهو يقوم على دمج الأطفال في سنّ التعليم في النظام التربوي، والأشخاص الأكبر سنّاً في صفوف التعليم غير الرسمي (الصفوف التي تضمّ تلامذة تخطّوا سنّ التعليم). جديرٌ بالذكر أنّ هذه الصفوف موجودة أيضاً بتصرّف المغاربة الذي عانوا التسرّب المدرسي.

بالرغم من هذا الأمر، وإلزام المدارس بتعليم أطفال المهاجرين، يبقى دمجهم في المدارس محدوداً جداً في طنجة. ومردّ ذلك بشكلٍ أساسي إلى الالتزام الضعيف لمسؤولي المدارس بهذه العملية الوطنية، وتنقّل المهاجرين بشكلٍ ملحوظ في المدينة. مع ذلك، هناك استثناءات؛ فيتمّ تعليم العديد من أطفال المهاجرين في مدرسة حيّ بوخالف.

شارك مكتب كاريتاس في طنجة، بدعمٍ من الجماعة، في تعليم أطفال المهاجرين. فهو يسهر على تعليمهم في المدارس الرسمية، ويقترح تكويناً مهنيّاً للأشخاص الأكبر سنّاً، وينشر التوعية بين مسؤولي المدارس بشأن أهمية هذه المسألة. لكنّ

[38] https://associationarmid.wordpress.com/category/activites/

[39] يمكن الاطلاع على الأمر عبر الرابط التالي:
http://www.ccme.org.ma/images/documents/fr/2013/11/Circulaire_13-487_Ministere_de_Education_Nationale_inscription_eleves_etrangers_FR.pdf

تقريراً صدر عن كاريتاس وجمعية ضوء على الهجرة في المغرب (ALECMA) أظهر أنّ هذه التوعية غير كافية وأنّ العديد من المدارس ترفض، بطريقة تعسّفية، استقبال أطفال المهاجرين، متحجّجةً بعدم حيازتهم وثائق هوية.[40]

6.4 التوظيف وريادة الأعمال

لا تملك جماعة طنجة أيّ اختصاص في مجال التوظيف وريادة الأعمال؛ لكن يمكنها تنظيم حملات توعية ورفع طلبات إلى دوائر الدولة بهذا الشأن. ولا ترتبط قدرة المهاجرين من جنوب الصحراء على نيل وظيفة بوضعهم النظامي أو غير النظامي (بالنسبة لمن تتوفّر معلومات بشأنهم فقط)[41]. فيمارس قسمٌ كبيرٌ منهم نشاطاً غير رسميّ، خاصّة في أحياء المدينة وبني مكادة. ويعمل أغلبهم كباعة متجوّلين، في حين أنّ بعضهم يعمل في البناء، وجزءاً بسيطاً جداً في مراكز الاتصال.

أفادت دراسة خ. مونا (2016) أنّ المرأة المهاجرة الوافدة إلى المغرب، والتي تجيد مهنةً معيّنةً (كتصفيف الشعر أو السكرتارية)، تواجه صعوبات في الوصول إلى سوق العمل بسبب أصولها. فمع أنّ أرباب العمل يبدون اهتماماً بتوظيفها، إلا أنهم لا يفعلون ذلك خشيةً من ردود فعلية عدائية من قبل زبائنهم.[42]

منذ حملة تسوية أوضاع المهاجرين في 2014، أصبح بإمكان المهاجرين ذوي الوضع النظامي أن يستفيدوا من مساعدة دوائر التوظيف العامة: فأنشأت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك) مكتباً لدعم المهاجرين وتزويدهم بالاستشارات.[43]

فضلاً عن ذلك، يتمتّع المهاجرون ذوو الوضع النظامي بالقدرة على الوصول إلى مرافق التكوين المهني، شأنهم شأن المواطنين المغاربة.[44] لكنّ تأثير هذا الإجراء يبقى محدوداً على الأرض، بسبب عدم انتشار هذه المعلومات بين السكّان المهاجرين.

---

[40] الهجرة من جنوب الصحراء إلى المغرب. بعثة مراقبة في مناطق الشمال والجنوب بعد تطبيق سياسة جديدة للهجرة. جمعية ضوء على الهجرة في المغرب. ص. 8، والدمج في المدارس للأطفال الوافدين حديثاً من نظام مدرسي ناطق بالإنكليزية إلى النظام المدرسي المغربي الرسمي. تقرير كاريتاس 2015، http://destination-unknown.org/wp-content/uploads/Note-sur-lint%C3%A9gration-scolaire-des-%C3%A9l%C3%A8ves-primo-arrivants-allophones-00000002.pdf

[41] Mouna, Kh. *op. cit.* Voir notamment le chapitre de Imane Elfakir.

[42] المرجع نفسه.

[43] المرجع نفسه.

[44] المرجع نفسه.

6.5 الصحة والشؤون الاجتماعية

في مجال الصحة، يقتصر عمل الجماعة على صيانة المستوصفات الواقعة في نطاق ولايتها الإقليمية؛ فليس من مهمّة المكتب البلدي لحفظ الصحة أن يوفّر خدمات رعاية صحية. لكن يجوز للجماعة أن تطلب من المصالح المعنية بالصحة التدخل لمعالجة مسائل ذات صلة بالصحة العامة في أراضيها.

في إطار حملة تسوية أوضاع المهاجرين لعام 2014، تمّ توقيع اتفاقية إطارية للشراكة والتعاون في 26 أكتوبر 2015 بين وزارة الداخلية، والوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، هدفت إلى منح المهاجرين واللاجئين ذوي الوضع النظامي في المغرب تغطيةً طبيةً (نظام المساعدة الطبية RAMED) ودعماً اجتماعياً. كما تمّ تنظيم ورش عمل وحملات تكوين للمهنيين في مجال الصحة لتسهيل رعاية المهاجرين.

لا يُعرف تأثير هذه التدابير حتى يومنا هذا؛ فلم يتمّ نشر أيّ بيانات بشأن نظام المساعدة الطبية أو الرعاية التي تقدّمها البنى الصحية العامة للمهاجرين. وفقاً لتقرير جمعية ضوء على الهجرة في المغرب، يبدو أنّ المهاجرين الذين يقصدون المستشفيات الجهوية يلقون استقبالاً يشبه استقبال المغاربة؛ فيحصلون على خدمات الرعاية الأولية والاستشارات مجاناً، في حين يتحمّل كلّ مريض تكلفة الوصفة الطبية.[45] لكنّ المنظّمة غير الحكومية أشارت إلى أنّ المهاجرين المصابين بأمراض خطيرة لا يحصلون على هذه الخدمات في فاس، وأنّ مرافق الدعم الصحي للمهاجرين غير موجودة في فاس، ووجدة، وطنجة، والناظور.[46]

تنشط بعض المنظّمات غير الحكومية في مجال صحة المهاجرين في طنجة. فتضمّ كاريتاس فريقاً مهمّته تزويد المهاجرين بمعلومات عن حقوقهم في مجال الوصول إلى المراكز الصحية في حيّهم، وتوعيتهم بشأن المسائل المتعلقة بالصحة. كما توفّر كاريتاس الدعم للمهاجرين في ما يتعلق بالرعاية الطبية، خاصّة للنساء الحوامل، وتتحمّل كلفة الفحوصات والأدوية. فضلاً عن ذلك، تنظّم جمعية تأشيرة بلا حدود التي تُعنى بالمهاجرين من جنوب الصحراء حملات صحية كتلك المتعلقة بإجراء الفحوصات لكشف الأمراض المنقولة جنسياً في عام 2015 في حيّ بوخالف، بمشاركة أطبّاء مغاربة متطوّعين.

في المقابل، يبدو أنّ المهاجرين الوافدين من إسبانيا وفرنسا يتمتّعون بظروف صحية جيّدة؛ فيمكنهم الاستفادة من نظام الرعاية الصحية والطبية المطبّق في بلدانهم المنشأ.

---

[45] الهجرة من جنوب الصحراء إلى المغرب. بعثة مراقبة في مناطق الشمال والجنوب بعد تطبيق سياسة جديدة للهجرة. جمعية ضوء على الهجرة في المغرب. ص. 6.

[46] المرجع نفسه.

6.6 الحماية من التمييز

يعتبر المهاجرون القادمون من أفريقيا جنوب الصحراء الأكثر تأثراً بالتمييز والعنصرية. فقد سلّط تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (2013) الضوء على أشكال العنف اليومية التي يتعرّض لها هؤلاء المهاجرون خاصّةً في المناطق الحدودية. لكن وفقاً لهم، انخفض مستوى القمع منذ تسوية أوضاعهم في العام 2014.[47]

بسبب تحوّل وضع مدينة طنجة في خطط الهجرة من مدينة عبور بالنسبة للمهاجرين من جنوب الصحراء إلى مدينة للاستقرار، ونشوب مظاهر التوتّر بين أبناء المدينة والمهاجرين، خاصّةً في بوخالف، يصبح لزاماً على السلطات المحلية تسهيل تنظيم لقاءات لتعزيز العيش المشترك.

تتمّ مكافحة التمييز في طنجة، بشكلٍ أساسي، من خلال تنظيم عدة تدريبات ولقاءات لتعزيز حقوق المهاجرين من جنوب الصحراء، مما يفسح المجال أمام المهاجرين والناشطين المحليين للإدلاء بشهاداتهم. في هذا الإطار، تنظّم جمعية اللقاء المتوسطي للهجرة والتنمية (أرميد) ورش عمل[48]، كما افتتحت في العام 2015 عدّة دورات تدرّج لتكوين المساعدين، ضمن إطار مشروع تعزيز حقوق الهجرة في شمال المغرب، بتمويل وإشراف من المنظّمة الدولية للهجرة.أما جمعية تأشيرة بلا دخول، فقد نظّمت لقاءات بين السكّان المحليين والمهاجرين لتسهيل التبادل في ما بينهم.[49]

6.7 السكن

لا تملك الجماعة اختصاص بناء مساكن أو تأمينها، بل تتدخل فقط في المراحل الأولى من خلال تخطيط استخدام الأراضي (منح رخص البناء). مع ذلك، يمكنها أن ترفع إلى مصالح الدولة وأقسامها مسائل متعلقة بالسكن في نطاق أراضيها.

في طنجة، يواجه جميع السكّان من جنوب الصحراء صعوبات جمّة في تأمين مسكن. ولا ينجحون في ذلك إلا من خلال معارفهم وشبكاتهم الخاصة. وعادةً ما يختارون مكان سكنهم استناداً إلى عدّة معايير، منها وجود معارفهم في المكان، والإيجارات المتدنية الكلفة، والمساكن المهجورة التي يتّخذونها مأوىً لهم.

من هذا المنطلق، يقيم المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء، بشكلٍ أساسيّ في أربعة أحياء، منها ثلاثة أحياء حدودية، هي: بوخالف (بالقرب من المطار)، مسنانة (جنوب المدينة)، كاساباراطا (الضاحية القريبة) والمدينة. في حيّ المدينة،

[47] Mouna, Kh. *op. cit.*

[48] راجع الموقع الإلكتروني للجمعية الذي يتضمّن لقاءات من هذا النوع: https://associationarmid.wordpress.com/2015/06/

[49] Mouna, Kh, *op. cit.*

يقطن معظم المهاجرين من جنوب الصحراء في مساكن صغيرة (بما في ذلك النُّزل). وفي مسنانة و بوخالف، تتكوّن المساكن عادةً من ثكناتٍ ضيّقة ومكتظّة، يكون فيها الوصول إلى الخدمات الأساسية محدوداً جداً. أما المهاجرون من جنسيات أخرى، خاصّةً السوريون منهم، فيتوزّعون بطريقة أكثر تجانساً في طنجة.

يردّ المهاجرون من جنوب الصحراء الصعوبات التي يواجهونها إلى العنصرية المنتشرة؛ أما المالكون الذين يرفضون تأجيرهم بيوتهم، فيعلّلون ذلك بنمط معيشتهم وبميلهم إلى شغل هذه المساكن من دون مراعاة قدرتها على الاستيعاب.

6.8 المشاركة السياسية والدمج في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي

بين 2014 و2015، أدّت جمعية تأشيرة بلا حدود دور الوساطة بين مهاجري حيّ بوخالف والسلطات؛ وهي تؤدي دوراً أساسياً في عمليات تسوية أوضاع المهاجرين.

تعلق هذا الأمر بإشراك المهاجرين في إدارة الشؤون العامة في طنجة.

6.9 نظرة المواطنين إلى الهجرة والدمج

تشير الاستطلاعات حول الهجرة في طنجة إلى أنّ النظرة التي يكوّنها الأشخاص، كتلك المتعلقة بالتفاعل بين المهاجرين والسكّان المحليين، تكون تارةً إيجابية وطوراً سلبية.

شهدت مدينة طنجة مواجهاتٍ عدة بين المهاجرين والسكان المحليين، خاصّةً في حيّ بوخالف. و غالباً ما كانت أعمال العنف تنشب عند إخراج مهاجرين من شقق خاصّة بالقوّة بسبب إقامتهم فيها بطريقة غير قانونية.

عند عمليات الطرد الهائلة التي طالت مهاجرين في حيّ بوخالف في العام 2013، حاول رئيس البلدية اعتماد نهجٍ قائم على حقوق الإنسان، ووعد المهاجرين ببناء مساكن.[50] أثار هذا التصريح غضب سكّان الحيّ الذين رفضوا إعطاء الأولوية للمهاجرين في ما يتعلق بالوصول إلى المساكن. وما لبثت منظّمة كاريتاس أن تدخلت لتتيح للمهاجرين الإقامة في كنيسة.[51]

كذلك، تغذي وسائل الإعلام المحلية من مشاعر التوتّر، من خلال فضح المساكن التي يشغلها المهاجرون بشكلٍ غير شرعي.

---

[50] راجع فصل كاثرين تيريان: Catherine Terrien : Mouna, Kh. *op. cit.*

[51] Mouna, Kh. *op. cit.*

صحيحٌ أنّ الخطاب العام يميل إلى تعزيز دمج المهاجرين، إلا أنّ تأثير سياسة الدمج ما زال حتى اليوم بسيطاً جداً على ظروف معيشة المهاجرين الذين ما زالوا يواجهون صعوبات في ما يتعلق بتأمين مسكن والحصول على الخدمات الأساسية. فيعتبر وضعهم في طنجة متزعزعاً وغير آمن.

وفقاً لدراسة خ. مونا، تعتبر نظرة المواطنين إلى الهجرة الإسبانية إيجابيةً. فقد تحدّث المشاركون في الاستطلاع عن هذه الهجرة بلهجةٍ انتقامية: "غادرنا بلادنا قاصدين بلادهم، فعادوا إلينا عندما ألمّت بهم الأزمة". ومع أنّ الإسبان لا يملكون إجازات إقامة، إلا أنّهم لا يواجهون الصعوبات نفسها التي يعيشها المهاجرون من جنوب الصحراء، أي الوصول إلى سوق العمل وتأمين مسكن.[52]

6.9.1 نظرة المواطنين إلى المهاجرين والموقف تجاههم

تُظهر الاستطلاعات في طنجة ومدنٍ مغربية أخرى أنّ نظرة السكّان المحليين إلى المهاجرين تكون قائمةً على تراتبية واضحة، وفقاً لأصولهم الجغرافية. فتكون النظرة إلى الأوروبيين إيجابيةً بشكلٍ عام، في حين أنّ النظرة إلى الأفارقة من جنوب الصحراء تكون سلبيةً جداً.[53]

6.9.2 نظرة المواطنين إلى سياسة الدمج/الاندماج المحلية

ليست مسألة الدمج حاضرة إلا في الخطاب السياسي والإعلامي؛ فهي لا تستدرّ، في أيّ حالٍ من الأحوال، أيّ مشاركة أو دعماً من قبل المواطنين. فبالنسبة للمغاربة،[54] مهاجرو الجنوب يعبرون البلاد ليس إلا، ووجهتهم النهائية هي أوروبا. من جهة أخرى، عندما يتطرّق المغاربة إلى مسألة الدمج، فإنّ خطاباتهم تركّز إجمالاً على مساراتٍ معيّنة: أي أولئك الذين "نجحوا"، أي المهاجرين الذين يتقنون اللغة الدارجة، ولهم وظيفة وأسرة إلخ. أما وسائل الإعلام، فتسلّط الضوء على صورة المهاجر الأفريقي الذي يهيم في الشوارع ويعيش على الصدقات العامة.

في إطار حملة تسوية أوضاع المهاجرين عام 2014 في طنجة، رفض عدّة مهاجرين أن يقدّموا ملفّهم إلى السلطات المحلية، لسببين: كانوا ينوون استكمال طريقهم نحو أوروبا، كما لاحظوا استحالة الاندماج في المجتمع المغربي. فإذا كانت

[52] Mouna, Kh. *op. cit.*

[53] المرجع نفسه.

[54] Therrien, C., La question du « chez-soi » au Maroc: les représentations des migrants français confrontées aux points de vue des Marocain-es, Rapport de recherche, mars 2014http://amerm.ma/wp-content/uploads/2014/02/La-question-du-chez-soi-au-Maroc-les-repr%C3%A9sentations-des-migrants-fran%C3%A7ais-confront%C3%A9es-aux-points-de-vue-des-Marocain-es-Catherine-Therrien.pdf

فرص العمل غير متوفّرة للمغاربة أنفسهم، فإنّ البلاد لن تتمكّن من منحهم فرصاً كذلك. كما استنتجوا أنه من دون وظيفة، لن تكون عملية الدمج ممكنة.[55]

لا يتمّ إشراك المواطنين في أيّ نقاشٍ حول دمج المهاجرين، بما في ذلك في الأحياء التي وقعت فيها المواجهات. ويعتبر ذلك نتيجة غياب سياسة دمج و اندماج متينة ودائمة على مستوى المدينة.

تكشف ردّة فعل سكّان حيّ بوخالف، أي عندما وعد رئيس بلدية طنجة ببناء مساكن للمهاجرين بعد الاضطرابات بين أبناء الحيّ ومهاجرين من جنوب الصحراء عام 2013، حقيقة نظرة السكّان المحليين لمسألة دمج المهاجرين. فإذا كان كلام رئيس البلدية قد أثار غضبهم فلأنهم لمسوا فيه استفزازاً، خاصّةً وأنّهم يعتبرون أنهم يعانون مشاكل السكن نفسها كما المهاجرين.

[55]Mouna, Kh. *op. cit*

7. تأمّلات في بيانات الهجرة في طنجة

اصطدمت صياغة ملفّ الهجرة الخاصّ بمدينة طنجة بصعوبات متعدّدة، تتعلّق بالإحصائيات حول وجود المهاجرين في المدينة، وقدرة المؤسسات المحلية العامة والجمعيات على إصدار معلومات مقنعة ومقبولة بشأن هذه المسألة.

هناك نقصٌ في البيانات المتعلقة بالمهاجرين المتواجدين في المدينة (إما العامة وإما المصنّفة وفقاً للنوع الاجتماعي أو الجنسية أو غيرها من المعايير ذات الصلة). أما البيانات المتوفّرة، فتنطوي على عدّة مشاكل: فالأرقام المتوفّرة عن الهجرة في طنجة تعاني عدّة مشاكل متكرّرة (كالتفاوت بين الأرقام الصادرة عن مصالح الهجرة، والإحصاء العام، والبيانات القنصلية؛ وصعوبة قياس الهجرة غير النظامية إلخ.). ويزداد الأمر سوءاً في طنجة بسبب موقع المدينة على الحدود، واعتبارها معبراً مهمّاً نحو أوروبا.

أما الأرقام المتعلقة بإجازات الإقامة الممنوحة، فلا تعطي معلومات إلا عن شريحة السكان الذين تمّت تسوية أوضاعهم أثناء الحملة في 2014. غير أنّ شيئاً لا يشير إلى أنّ المهاجرين الذين تمّت تسوية أوضاعهم قد استقرّوا في طنجة. كذلك، لا تتعلّق إحصائيات مفوضية شؤون اللاجئين إلا بالمهاجرين الذين نالوا صفة اللاجئ، ولا شيء يدلّ على أنّ هؤلاء اللاجئين ما زالوا متواجدين في طنجة. أخيراً، تتشارك الجمعيات التقديرات شفهياً، إلا أنها لا تكشف إلا تقديرات عامة لا تثمر عن إحصاء منهجيّ.

وحدها أرقام الإحصاء العام للسكّان والسكنى لعام 2014 التي تمّ تكوينها بعد تعداد مباشر، ومن دون أخذ الوضع القانوني المتغيّر للمهاجرين في الاعتبار، يمكن أن تعطي تقديراً قريباً من الواقع. لكنّ هذه البيانات (5000 أجنبي أي 0.5% من إجمالي عدد السكّان) تناقضها ملاحظات العلماء، والمنظّمات غير الحكومية، وإدارات الجماعة المعنيّة بوضع الهجرة في طنجة. فوفقاً لهذه الجهات، يقدّم الإحصاء العام للسكّان والسكنى رقماً أقل بكثير عن عدد الأجانب المقيمين في طنجة. في الواقع، إنّ طريقة العمل المعتمدة في الإحصاء (زيارة الأسر) لم تأخذ في الاعتبار إلا السكّان الثابتين، الموجودين في منزلهم لدى مرور عاملي الإحصاء بهم.

8. الاستنتاجات والتأملات/الملاحظات النهائية

من الصعب تحديد عدد المهاجرين المتدفقين إلى طنجة (من أوروبا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وسوريا أساساً). ويمكن ملاحظتهم بسهولة في أنحاء المدينة: فالمهاجرون الذين يعانون حرماناً اجتماعياً واقتصادياً، أي من جنوب الصحراء بشكلٍ أساسي، يتجمّعون على ضواحي المدينة في مساكن غالباً ما تكون متردّية. أما المهاجرون من الشمال، فيتمتّعون عادةً بظروف معيشية جيّدة، ويتوزّعون في مختلف أنحاء المدينة. وعادةً ما يتمّ الخلط بينهم وبين السواح.

لا يتمّ النظر إلى كلتا حركتي الهجرة بالطريقة نفسها ضمن المدينة: فعندما نأتي على ذكر مسألة الهجرة في طنجة، يتحدّث مختلف الأشخاص عن الهجرة من جنوب الصحراء أو من سوريا بشكلٍ منتظم، حيث يُعتبر وجود المهاجرين من هاتين المنطقتين مشكلةً. في المقابل، يُنظر إلى وجود المهاجرين من الشمال على أنه استمرارية لتاريخ طنجة وهويتها التعددية والعالمية (لعقودٍ عدّة أيّام الوصاية الدولية).

لا ريب في أنّ هناك مشكلة حقيقية تتعلق بدمج المهاجرين من جنوب الصحراء في المدينة. فلا يعتبر الوصول إلى الحقوق الأساسية (من صحة وسكن وتعليم) مؤمّناً. لكنّ التدابير المتّخذة ضمن إطار سياسة الهجرة الوطنية الجديدة تتيح دمجاً أفضل للمهاجرين. مع ذلك، يكشف تحليل الوضع في طنجة صعوبة تطبيق هذه السياسة محلياً. كما تترافق هذه الصعوبات مع دعمٍ ضعيفٍ من قبل المواطنين لمسألة الهجرة من حيث حقوق الإنسان.

تشهد طنجة تطوّر عدة جمعيات تعنى بهذه المسألة؛ ولا بدّ من دعمها وتشجيعها. بالفعل، من المتوقّع أن يساهم حشد المؤسسات العامة حول هذا الموضوع، وتوطيد التآزر مع قطاع الجمعيات، في ترسيخ هذه الروح الحيوية، كما يتيح إعادة تفعيل أفضل لسياسة الهجرة الوطنية. هنا، يمكن للجماعة أن تؤدي دوراً مركزياً.

9. المراجع

التقارير الدولية ذات الصلة

المفوضية الأوروبية (2013) التخفيف من ترك الدراسة في سنّ مبكرة: الرسائل الأساسية ودعم السياسات. التقرير النهائي لمجموعة العمل المعنيّة بموضوع الانقطاع عن الدراسة في سنّ مبكرة.

http://ec.europa.eu/education/policy/strategic-framework/doc/esl-group-report_en.pdf.

(تمّت زيارة الموقع في 3 شباط/فبراير 2016).

المنظّمة الدولية للهجرة (2011) ملفّات الهجرة: الاستفادة من العملية قدر الإمكان

المنظمة الدولية للهجرة (2015) تقرير الهجرة العالمي. المهاجرون والمدن: شراكات جديدة لإدارة التنقّل.
https://www.iom.int/world-migration-report-2015 (تمّت زيارة الموقع في 3 شباط/فبراير 2016)

مارتن س. (2005). إطار العمل القانوني والمعياري المتعلق بالهجرة الدولية. أُعدّت الوثيقة من أجل برنامج البحوث وتحليل السياسات التابع للجنة العالمية للهجرة الدولية.

https://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/policy_and_research/gcim/tp/TP9.pdf.

(تمّت زيارة الموقع في 4 شباط/فبراير 2016)

باباديميتريو، د.ج. (2014) الثمار المحلية للهجرة: كيف يمكن للمدن والمناطق أن تحقق أكبر قدر من الاستفادة من الهجرة. واشنطن العاصمة: معهد سياسات الهجرة.

http://www.migrationpolicy.org/research/migrations-local-dividends-how-cities-and-regions-can-make-most-immigration-transatlantic.

(تمّت زيارة الموقع في 4 شباط/فبراير 2016)

المفاهيم، المؤشرات والتصنيفات (أمثلة)

تصنيف الاستهلاك الفردي وفقاً للهدف (متوفّر بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية):
http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=5 (تمّت زيارة الموقع في 3 شباط/فبراير 2016).

المفوضية الأوروبية (2012)، الدليل المنهجي بشأن إحصاءات المدن (مراجعة المدن)– 2013.

http://ec.europa.eu/eurostat/cache/metadata/Annexes/urb_esms_an1.docx

الأمم المتّحدة (2006) توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لتعدادات السكّان والمساكن لعام 2010.

http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/CES_2010_Census_Recommendations_English.pdf. (تمّت زيارة الموقع في 3 شباط/فبراير 2016).

الأمم المتّحدة– الموئل، الحقّ في سكن لائق، صحيفة الوقائع رقم 21.

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FS21_rev_1_Housing_en.pdf. (تمّت زيارة الموقع في 8 شباط/فبراير 2016)

مصادر البيانات المفيدة

من مصادر البيانات المفيدة الإحصاءات الوطنية، المسوح (عن سوق العمل، أو المسوح المتخصّصة والمتعدّدة المواضيع)، والسجلات السكّانية، ومصادر البيانات الإدارية (مثلاً الإحصاءات الحدودية، رخص الإقامة، سجلات التجنيس إلخ.). للاطلاع على تحليل لمصادر البيانات، يمكن مراجعة المصدر التالي:

كارليتو، س. لاريسون، ج. وأوزدن، س. (2014). إثراء سياسات الهجرة: الكتاب الأول للبيانات. ورقة عمل بحوث السياسات الخاصة بالبنك الدولي رقم 7082.

http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/11/03/000158349_20141103171843/Rendered/PDF/WPS7082.pdf (تمّت زيارة الموقع في 4 شباط/فبراير 2014)

الاتحاد الأوروبي (2013)، استقصاء للتصوّرات في 79 مدينة أوروبية، نوعية الحياة في المدن.

http://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/studies/pdf/urban/survey2013_en.pdf.

تمّت زيارة الموقع في 3 شباط/فبراير 2016.

السكّان في المدينة الأكبر (% من السكّان في المناطق الحضرية):

http://data.worldbank.org/indicator/EN.URB.LCTY.UR.ZS

قاعدة بيانات الأمم المتّحدة– الموئل على الموقع التالي: http://urbandata.unhabitat.org/. يمكن إيجاد "الحصّة من سكّان المناطق الحضرية على المستوى الوطني" مثلاً على الموقع التالي:

http://urbandata.unhabitat.org/explore-data/?cities=5817,4723,5684&indicators=urban_population_share_national,avg_annual_rate_change_percentage_urban,urban_population_cities.

لشؤون الإدماج في البلدان الأوروبية، يرجى مراجعة مؤشّر سياسة إدماج المهاجرين.

للاطلاع على لمحة عن ممارسات اللامركزية، يرجى مراجعة ملفّ البلدان المتعلق بمنظمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة بشأن اللامركزية والحكومات المحلية (بالإنكليزيةوالفرنسية).

للاطلاع على لمحة عن ممارسات اللامركزية، يرجى مراجعة ملفّ البلدان المتعلق بمنظمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة بشأن اللامركزية والحكومات المحلية (بالإنكليزيةوالفرنسية).

Sources locales :

AMERM, L'immigration subsaharienne au Maroc. Analyse socioéconomique, Rabat, 2008 : http://amerm.ma/wp-content/uploads/2014/02/De-l%E2%80%99afrique-subsaharienne-au-Maroc-Les-r%C3%A9alites-de-la-migration-irreguli%C3%A8re.pdf

Circulaire régissant l'opération exceptionnelle de régularisation de la situation de séjour des étrangers :
http://www.gadem-asso.org/wp-content/uploads/2016/05/Circulaire_MI-MCMREAM_12_decembre2013.pdf
Commission consultative de la régionalisation, Rapport sur la régionalisation avancée : http://www.regionalisationavancee.ma/PDF/Rapport/Fr/L1_ConceptionGenerale.pdf

Dahir n°1.15.83 du 7 Juillet 2015 portant promulgation de la loi organique n° 14.111 relative aux régions :

http://www.pncl.gov.ma/fr/LesCollectivit%C3%A9sterritoriales/LaR%C3%A9gion/Pages/cadre-juridique-r%C3%A9gissant-les-r%C3%A9gions-.aspx

Etrangers et droits de l'Homme au Maroc. Pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle. Résumé exécutif. Conseil National des Droits de l'Homme, Rabat, 2013 : http://cndh.ma/sites/default/files/etrangers_et_droits_de_lhomme.pdf

Etudiants marocains inscrits dans les établissements d'enseignement supérieur en France : http://ressources.campusfrance.org/publi_institu/etude_prospect/chiffres_cles/fr/chiffres_cles_n9_essentiel.pdf

L'intégration scolaire des élèves primo-arrivants anglophones dans le système scolaire public marocain. Rapport Caritas 2015 :
http://destination-unknown.org/wp-content/uploads/Note-sur-lint%C3%A9gration-scolaire-des-%C3%A9l%C3%A8ves-primo-arrivants-allophones-00000002.pdf

Loi 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières : http://www.consulat.ma/admin_files/Loi_02_031.pdf

Migration subsaharienne au Maroc. Mission d'observation dans les régions du Nord et le Sud suite à la mise en place de la nouvelle politique migratoire, ALECMA Association Lumière sur l'émigration au Maroc,

Mouna, Kh. (dir), Espace imaginé, espace vécu et espace négocié. Parcours croisés des migrations espagnoles et subsahariennes à Tanger, rapport de recherche, février 2016: http://amerm.ma/wp-content/uploads/2016/05/Espace-imagin%C3%A9-espace-v%C3%A9cu-et-espace-n%C3%A9goci%C3%A9-Mouna-Khalid.pdf

Stratégie nationale d'immigration et d'asile / Ministère charge des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration : http://www.marocainsdumonde.gov.ma/sites/default/files/Fichiers/Pages/strat%C3%A9gie%20Nationale.pdf

Therrien, C., La question du « chez-soi » au Maroc: les représentations des migrants français confrontées aux points de vue des Marocain-es, Rapport de recherche, mars 2014http://amerm.ma/wp-content/uploads/2014/02/La-question-du-chez-soi-au-Maroc-les-repr%C3%A9sentations-des-migrants-fran%C3%A7ais-confront%C3%A9es-aux-points-de-vue-des-Marocain-es-Catherine-Therrien.pdf

UNHCR Morocco, Statistical report on UNHCR population of concern – 30 novembre 2015 & UNHCR Morocco, Statistical report on UNHCR population of concern – 31 juillet 2016 : http://ma.one.un.org/content/dam/unct/morocco/docs/UNHCR/16%2007%20Population%20of%20concern_UNHCR%20Morocco.pdf

UNHCR Morocco, Statistical report on UNHCR population of concern, 31 juillet 2016-10-31: http://ma.one.un.org/content/dam/unct/morocco/docs/UNHCR/16%2007%20Population%20of%20concern_UNHCR%20Morocco.pdf

الملاحق

الملحق 1: الإطار القانوني الوطني

التشريع	الوصف
ظهير شريف رقم 1-03-196 بتاريخ 11 نوفمبر 2013 بسنّ قانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.	يعالج هذا القانون شروط وإجراءات منح إجازات الإقامة في المغرب (بطاقة التسجيل وتذكرة الإقامة)، وحالات الرفض والتجديد لهذه الوثائق، فضلاً عن الإعادة إلى الحدود في حالات الطرد، وشروط تنقّل الأجانب، والأحكام المتعلقة بالعقوبات.
قانون الجنسية: ظهير شريف رقم 1-58-250 بتاريخ 21 صفر 1378، معدّل بالظهير رقم 1-7-80 بتاريخ 23 مارس 2007- 3 ربيع الأول 1428 (رقم 5514 بتاريخ 5 أبريل 2007)	يحدّد هذا القانون شروط إعطاء الجنسية المغربية، وطرق الحصول عليها (النسب أو البنوّة، التجنيس، اكتساب الجنسية)
مرسوم رقم 2-57-1256 بتاريخ 2 صفر 1377 (29 أغسطس 1957) المحدّد لطرق تطبيق الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، الموقعة في جنيف في 28 يوليو 1951.	يحدّد هذا المرسوم إجراء طلب اللجوء ومعايير الاعتراف بمركز اللاجئ. وهو يقضي بإنشاء مكتب للاجئين وعديمي الجنسية مختصّ بكلّ ما له صلة بهذه المسائل. .

الملحق 2: شرح المصطلحات[56]

[يتضمّن هذا الملحق لمحة عن المصطلحات المستخدمة في هذا النموذج لعرض بيانات الهجرة. ويقصد بهذه التفسيرات أن تكون ذات قيمة دلالية، من دون أن تُصنّف كمطلقة أو "صحيحة" دون غيرها. فتعتمد بلدانٌ مختلفة وبالتالي مدنٌ مختلفة تفسيرات وتعريفات متنوّعة لوصف الهجرة. يرجى ملء/تحديث هذا الملحق بالمصطلحات المعتمدة في المدينة/البلد قيد المراجعة.]

الأجنبي هو الشخص الذي لا يحمل جنسية البلد الذي يقيم فيه عادةً بغضّ النظر عن مكان ولادته.

"**المولود في بلدٍ أجنبي**" هو الشخص الذي ولد خارج البلد الذي يقيم فيه عادةً بغضّ النظر عن جنسيّته.

"**الناشطون اقتصادياً**" هم جميع الأشخاص الذين يوفّرون اليد العاملة، سواء أكانوا موظّفين أم غير موظّفين، من أجل إنتاج السلع والخدمات.[57]

معدّل إيجار السّكن السنوي لكلّ متر مربّع هو مجموع الإيجار الذي يسدّده المستأجر فعلياً، أي ما يسدّده المستأجر إلى صاحب العقار بغضّ النظر عن المنافع الاجتماعية التي يتلقّاها المستأجر من السلطات العامة (بما في ذلك المدفوعات التي تُحال مباشرةً إلى صاحب العقار، بناءً على رغبة المستأجر). ويشمل مجموع الإيجار عادةً ثمن استخدام العقار الذي تقوم عليه الملكية، والسكن الذي يشغله القاطن، وتجهيزات ومنشآت التدفئة والسباكة والإنارة إلخ. فضلاً عن الأثاث في حال تمّ تأجير السّكن مفروشاً. ويشمل الإيجار أيضاً استخدام المرآب المتعلق بالسكن لركن السيارة. من غير الضروري أن يكون المرآب ملحقاً بالسكن، ولا أن يستأجره القاطن من صاحب العقار نفسه.

الثمن التقريبي لشراء وحدة سكنية: هو معدّل السعر الشرائي للوحدة السّكنية التي بيعت خلال السنة المرجع، وهو السّعر الصافي المجرّد من الضرائب الوطنية، بالنسبة للوحدات المعروضة للبيع (باليورو أو بما يعادله). ويشمل ذلك الوحدات السكنية الحديثة البناء والقديمة (الحالية).

دخل الأسرة المتاح (الدخل الصافي المجرّد من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي المدفوعة) يشمل:

- مدخول العمل (رواتب الموظّفين والدخل من العمل الحرّ)
- المدخول الخاص من الاستثمار والممتلكات

---

[56] تمّ تعديل كافة التفسيرات من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات)، إلا في حال أشير إلى غير ذلك.
http://ec.europa.eu/eurostat/cache/metadata/Annexes/urb_esms_an1.docx. تمّت زيارة الموقع في 3 شباط/فبراير 2016.

[57] الأمم المتّحدة (2006).
http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/CES_2010_Census_Recommendations_English.pdf.. تمّت زيارة الموقع في 8 شباط/فبراير 2016.

- الحوالات بين الأسر
- كافة الحوالات الاجتماعية المستلمة نقدياً بما في ذلك معاشات الشيخوخة

ولا يشمل دخل الأسرة المتاح:

- المدخول من برامج التقاعد الخاصة
- الحوالات الاجتماعية العينية
- الإيجار المفترض
- المدخول العيني، باستثناء سيّارة الشركة
- الاستهلاك الخاص

معدّل مساحة السّكن: متر مربّع للشخص الواحد، فضلاً عن متغيّرات أخرى ذات علاقة **بالمساحة:** ويُقصد بذلك مساحة المعيشة المبنية التي تعادل مجموع مساحة الغرف (وتكون مساحة الغرف 4 متر مربّع كحدٍّ أدنى، وارتفاعها مترين كحدّ أدنى، وبالتالي يشمل ذلك: غرف النوم، وغرف الطعام، وغرف المعيشة، والقبو القابل للسّكن، وغرف العاملين المنزليين، والمطابخ، وبقية المساحات المنفصلة المستخدمة للسكن أو المقصود منها استخدامها للسكن؛ أما المطابخ الصغيرة (التي تقلّ مساحتها عن 4 أمتار مربّع وعرضها عن مترين)، والأروقة، والشرفات، وغرف المؤونة، والردهات، والحمّامات، فلا تعتبر غرفاً).

الأشخاص المعرّضون للفقر أو للإقصاء الاجتماعي: هم مجموع الأشخاص المعرّضين للفقر، أو للحرمان الشديد من الموارد المادّية، أو المقيمين في أسر تعاني تدنّياً في نسبة العاملين فعلياً. ويتمّ احتساب الأشخاص مرّة واحدة فقط حتى وإن كانوا متواجدين ضمن عدّة مؤشّرات فرعية. المعرّضون للفقر هم الأشخاص الذين يعتبر دخلهم المتاح متدنّياً عن عتبة خطر الفقر التي تعادل 60% من متوسط الدخل الوطني المتاح.

الأسرة المؤلّفة من والد وحيد أو والدة وحيدة (والأطفال من صفر إلى ما دون 18 سنة): هي الأسرة التي تضمّ راشداً واحداً وطفلاً واحداً على الأقل ما دون الثامنة عشرة من عمره. جديرٌ بالذكر أنّ الراشد لا يكون بالضرورة الوالد البيولوجي أو الوالدة البيولوجية، بل راشد من نواة الأسرة الصّغيرة.

الانقطاع عن الدراسة في سنّ مبكرة (يستخدم هذا المصطلح على مستوى الاتحاد الأوروبي): ينطبق هذا المصطلح على الشباب الذين يتركون مقاعد الدراسة والتدريب عند المرحلة الثانوية الدنيا أو أقل، وينسحبون من مراحل التعلّم والتدريب بشكلٍ نهائي. على المستوى الإحصائي، يُقاس الانقطاع عن الدراسة في سنّ مبكرة في أوروبا كنسبة الأشخاص بين 18 و24 سنة الذين لا يحملون إلا شهادة ثانوية دنيا أو أقل، والذين توقّفوا عن التعلّم أو التدرّب (المفوضية الأوروبية 2013). في الواقع، يعتبر **المنقطعون عن الدراسة والتدريب في سنّ مبكرة** الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة والذين يستوفون شرطين أساسيين: 1) تكون أعلى درجة من التعليم أو التدريب التي بلغها هؤلاء الأشخاص التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية، التعليم الابتدائي أو المرحلة الأولى من التعليم الأساسي الإلزامي، التعليم الثانوي الأدنى أو المرحلة

الثانية من التعليم الأساسي (ينطبق هذا الأمر على الحلقة الأولى من التعليم الثانوي[58])، أو التعليم الثانوي الأعلى (يشمل ذلك التعليم العام أو التقني أو المهني للطلاب الذين أتمّوا الحلقة الأولى من التعليم الثانوي)؛ 2) لم يتابعوا أيّ تحصيل علمي أو تدريب في خلال الأسابيع الأربعة التي سبقت إجراء المسح.

الطلاب المتابعون لتعليمٍ عالٍ: هو عدد الطلاب المنخرطين في برنامج سيؤدي بهم إلى نيل شهادةٍ تعادل المرحلة الأولى والثانية من التعليم ما بعد الثانوي (مثلاً البرامج المؤدية إلى نيل شهادة عن مؤهلات متقدّمة في إجراء الأبحاث: كشهادة الدكتوراه وغيرها.)

[58] في البلدان التي لا ينصّ منهاجها التعليمي على فترة استراحة بين المرحلة الثانوية الدنيا والمرحلة الثانوية العليا، وحيث المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي أكثر من ثلاث سنوات، تُصنّف السنوات الثلاث الأولى فقط التي تلي التعليم الابتدائي كالمرحلة الثانوية الدنيا. ويمكن أن تكون المرحلة الثانوية الدنيا إما "نهائية" فتعدّ الطلاب للدخول مباشرةً إلى معترك العمل، و/أو "تحضيرية" بمعنى أنها تعدّ الطلاب للمرحلة الثانوية العليا (المفوضية الأوروبية 2013، 37–38).